عوارض التركيب في الجملة العربية
دراسة نحوية دلالية معلقة
طرفة بن العبد أنموذجًا

إعداد
د/ عبدالفتاح محمد محمد الشتيوي
أستاذ النحو والصرف المساعد
بقسم اللغة العربية
جامعة الجوف - المملكة العربية السعودية

المقدّمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين، نحمده جلّ في علاه، لا نحصي ثناء عليه سبحانه، والصلاة والسلام على أفصح العرب قاطبة، خير من نطق بالضاد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومَن والاه، وبعد؛

فإن لعلوم العربية شأنًا كبيرًا بين العلوم الإسلامية، وعلى الأخص علم النحو الذي حظي بعناية عظيمة قديمًا؛ إذ بذل سلفنا الصالح جهودًا مُضنيةً في هذا المجال، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا أودَعوه دقائق فكرهم، وعميق نظرهم، وحديثًا حيث تناوله بعض الباحثين بالدراسة الشاملة لمذاهبه وأطواره، ودَرَسَه بعضهم الآخر من خلال مسألة من مسائله، وبعضهم من خلال مدرسة أو مذهب معين، أو دراسة أصولية من خلال عالم أو مؤلَّف، وهكذا دواليك، وما زال بحرُ الدراسات النحوية قابلاً لمزيدٍ من الإبحار والغوص.

والشّعر ديوان العرب الذي يسجّل كلّ شيءٍ، فمنه نعرف حياة العرب ومَن عاصرهم من جميع النواحي، بل نستطيع أن نعرف منه جغرافية المكان وتاريخ الإنسان في ذلك المكان.

ومن تلك المقطوعات الشعرية التي لا يزال الإنسان مردّدًا لها، وشغوفًا بها، ودارسًا: معلقة طرفة بن العبد وشعره عمومًا لما فيها من الأهمّيّة النّحويّة والقيمة الأدبيّة العالية؛ فأما الأهمية النحوية فتتجلى في أبيات شعره التي تُعدُّ شاهدًا على كثير من القضايا النحوية، وأما القيمة الأدبية فتتمثل في أنّ معلّقتَه هي إحدى المعلقات السبع التي يفاخَر بها قديمًا وحديثًا.

وقد خصَّصت هذا البحث للكشف عن دور المعنى النّحوي في إمداد التركيب بمعناه المراد، ودور شكل بناء الجملة في بيان خصوصية لغة الشعر، كما أن للوقوف على نظام الجملة في الشعر أهميةً كبرى؛ إذ من المعلوم أن النص الشعري يوجد فيه ما ليس في النثر من ترابط وتداخل واتصال (إبداع الشاعر) مما يتطلب فهمًا دقيقًا وتحليلاً متأنّيًا (إبداع القارئ، أو الإبداع الموازي).

تكمُن الأهمية النحويّة الدلالية لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث في كونه صورةً تطبيقية وظيفية لتداخل العلوم البينية من نحو وبلاغة وأدب، وذلك من خلال تحليل البنية الأساسية للجملة العربية، وبيان كيفية تركيب عناصرها، وبيان قواعد هذا التركيب، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيُّرات وعوارض، أضف إلى هذا أن هذه النوعية من الدراسات (النحوية الدلالية) تعتمد على القصد إلى دراسة التركيب النحوي من حيث هو ركن من أركان البناء الشعري، وتطويعه لخدمة الدلالة التي يُقصَد إليها وارتباط الوظيفة النحوية بالدلالة تبعًا لمقتضى الكلام وغرض المتكلم.

مشكلة البحث، وأسئلته:

يمكن صياغة السؤال الرئيس الذي بُني عليه البحث وفق النحو الآتي:

ما القيمة الدلالية لعوارض التركيب في معلقة طرفة بن العبد؟

يتفرَّع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة البحثية الآتية:

١) مَن طرفة بن العبد؟ وما قيمة معلقته؟

٢) ما دلالات عوارض التركيب في معلقة طرفة بن العبد؟

أهمية البحث:

تكمُن أهمية الموضوع فيما يأتي:

١) أهمية الموضوع نفسه؛ ما دام التركيب الأساس للجملة العربية قد تغير بأحد العوارض فإنه لا بد من وجود دافع معنويّ دلالي وراء هذا التغيير، وإلاَّ لما حدث أصلاً، كالاختصار والتخفيف والحذف، والتأكيد بالزيادة، والاهتمام الممثَّل في التقديم والتأخير، والتقوية والتحسين والاعتراض وغير ذلك.

٢) أهمية الشاعر نفسه؛ فطرفة بن العبد أحد شعراء المعلقات، وأحد شعراء المرتبة الثانية بعد امرئ القيس وفق ما نصّ عليه عبد القادر البغدادي، وسئل عنه الشعراء فأجابوا بتقدُّمه[١].

٣) أهمية الشعر نفسه؛ فشعر طرفة بن العبد شعر جاهلي، بل في قمة الشعر الجاهلي، ومن ثَمّ فقد تمّ الاستشهاد والاستدلال به في التقعيد النحوي واللغوي.

٤) أهمية بحثية؛ فشعر طرفة بن العبد على أهميته لم يتم الاهتمام به نحويًّا ولغويًّا كما ينبغي له؛ وقد يكون السبب في ذلك لغتَه القويّة التي لا يتطرَّق لها إلاَّ الباحثون المتعمقون في تحقيق التراث، واستخراج كنوزه، ودراسته، وقد يكون السبب الاهتمامَ بالجانب الفنيّ على حساب الجانب التقعيدي.

الدراسات السابقة:

كان الاهتمام بتحقيق الشعر الجاهلي ودراسته عمومًا أمرًا محمودًا، وقد احتلت معلقة طرفة بن العبد مكانة لغوية وأدبية وبلاغية رفيعة في الشعر العربي، وقد قيض الله لها من قام على الكتابة عنها، وتحقيقها وإنزالها، وشرحها وتفسيرها، وتحليلها والتعليق عليها.

لكن أحدًا من الدارسين على حد علمي لم يتطرق إلى دراسة بنائها النحوي، أو تناول عوارض التركيب فيها، فضلاً عن أن يدرس دلالة تلك العوارض التركيبية.

منهجية البحث وإجراءاته:

اتبَّعتُ المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المادة العلمية، ثم ترتيبها وإعادة صياغتها في ضوء معطيات التحليل الدلالي ومفردات الدراسة، وجعلتُ الإحصاء مدخلاً للوصول إلى نتائج دقيقة في هذا الصدد.

---

[١])انظر: مختار الشعر الجاهلي، تحقيق وشرح: مصطفى السقا، المكتبة الشعبية، ط٣، ١٩٦٩م، ص٣٠٦.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، ثم فهارس علمية حسب حاجة البحث.

المقدمة، وفيها: أهمية البحث، وأهدافه، وأسئلته، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: طرفة بن العبد ومعلّقته بإيجاز.

المبحث الثاني: دلالات عوارض التركيب في معلقة طرفة بن العبد.

الخاتمة، وفيها ذكر لأهمّ النتائج التي توصّل إليها الباحث.

المبحث الأول: طرفة بن العبد ومعلّقته بإيجاز

أولاً: طرفة بن العبد:

يذكر ابن قتيبة في نسب طرفة بن العبد: «هُوَ طَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ بْنِ سُفْيَانَ بْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَبَّادِ بنِ صَعْصَعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ»[١]، وسُمّي طرَفة بفتح الراء لأنه قال[٢]:

لا تَعْجَلا بِالْبُكَاءِ الْيَوْمَ مُطَّرَفًا ** وَلا أَمِيرَيْكُمَا بِالدَّارِ إِذْ وَقَفَا

وطرفة من بني بكر بن وائل، وهي قبيلة عدنانية تُعدّ من أكبر القبائل العربية عددًا وعُدّة، إن لم تكنْ أكبرَها، وهي أول قبيلة عربية كَسرت شوكة الفرس في معركة (ذي قار) الشهيرة، وهم أبناء عمومة لـ(بني تغلب)، وفيهم قصة البسوس الشهيرة.

إلى هذه القبيلة الكبيرة ينتمي طرفة، كما ينتمي إليها شعراء آخرون مشهورون، وإذا عددنا أقارب طرفة الأقربين من الشعراء المعروفين، فسنجد منهم: أخته كبيشة[٣]، وخاله المتلمّس، وعميه: المرقش الأكبر، والمرقش الأصغر، ولنا أن نتخيَّل مدى تأثير كل واحد من هؤلاء في شخصية طرفة الشاعر.

---

[١] الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٨٨.

[٢] المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق:محمد أحمد جاد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م/ ٤٤١.

[٣] بعض المصادر تنص على أنها الخرنق الشاعرة المشهورة.

والمتأمل في سيرة طرفة يجد تأثير سيرة حياته الشخصية بادية على شعره، فكان أول ما قاله من الشعر على ما رواه ابن قتيبة[١]، حين خرج مع عمه في سفر، فنصب فخًّا، فلما أراد الرحيل قال:

يَا لَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرَ ** خَلا لَكِ الْجَوُّ فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي ** قَدْ رُفِعَ الْفَخّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

لا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُصَادِي فَاصْبِرِي

وقد مات عنه أبوه وهو طفل صغير، فأبى أعمامه أن يقسموا ماله فقال فيهم[٢]:

مَا تَنْظُرُونَ بِمَالِ وَرْدَةَ فِيكُمُ ** صَغُرَ الْبَنُونَ وَرَهْطُ وَرْدَةَ غُيَّبُ

قَدْ يَبْعَثُ الأَمْرُ الْعَظِيمُ صَغِيرُهُ ** حَتَّى تَظَلَّ لَهُ الدِّمَاءُ تَصَبَّبُ

وَالظُّلْمُ فَرَّقَ بَيْنَ حَيِّيْ وَائِلٍ ** بِكْرٌ تُسَاقِيهَا الْمَنَايَا تَغْلِبُ

وَالصِّدْقُ يَأْلَفُهُ الْكَرِيمُ الْمُرْتَجَى ** وَالْكِذْبُ يَأْلَفُهُ الدَّنِيءُ الأَخْيَبُ

وحين شب طرفة عن الطوق، وأخذ ميراث أبيه وقد كان شابًّا حديث السّنّ انشغل عن ماله بالشعر، ومنادمة الأصدقاء، ومعاقرة الخمر[٣]، فنتج عن ذلك ضياع ماله، فعاتبه قومه[١]، ودفعه ذلك إلى هجرة قومه، وكثرة ترحاله، حتى تجرَّأ على هجائهم متفاخرًا بنفسه.

---

[١] انظر: الشعر والشعراء: ١٨٨.

[٢] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م، ٢/ ٤٢٤.

[٣] انظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، الحضرمي، تحقيق: علي خلف الهروط، مطبوعات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٥م، ص١٥.

قال ابن قتيبة: «كَانَ فِي حَسَبٍ مِنْ قَوْمِهِ، جَرِيئًا عَلَى هِجَائِهِمْ وَهِجَاءِ غَيْرِهِمْ»[٢].

وكان طرفة يستخدم شعره في هجاء من عاداه، ومن هؤلاء الين لم يسلموا من هجوه: زوج أخته وابن عمه: عبد عمرو بن بشر بن مرثد[٣]، والملك عمرو بن هند[٤]؛ وسبَّب هذا الهجاء عداوة وحقدًا عليه من الملك عمرو بن هند، مما أدى إلى مقتله في النهاية.

وكان لحياته في قبيلة مشهورة بالفروسية والكرّ والفرّ كعموم البيئة المحيطة في ذلك الوقت أثرٌ كبيرٌ؛ ممّا أكسبه شجاعة وبأسًا وإقدامًا وتحلّيًا ببعض الصفات، نجملها في الآتي

(١)الشجاعة والإقدام[٥]، ولا أدل على شجاعته من إجماع الرواة على ذكر تصرفه في رفضه فتح كتاب الملك عمرو بن هند، والذي يأمر فيه عامله على البحرين بقتله، فدعاه المتلمس إلى فتحه والنظر فيها؛ لتخوفه من مضمونه، فرفض طرفة بنفسه المترفعة عن الصغائر، وحتى حينما وصل إلى عامل عمرو بن هند على البحرين، وقام العامل بفتح الكتاب وأخبر طرفة بمضمونه، وطلب منه أن يهرب من فوره، رفض طرفة مرة أخرى؛ لأن نفسه تأبى الهرب.

(١)الكرم والجود[٦]، وهي صفة أصيلة في القبائل العربية، تفخر بها وتزهو نفوسها من أجلها.

---

[١]) انظر: شرح ديوان طرفة بن العبد، الأعلم الشنتمري، صححه ونقله إلى العربية: ماكس سلغسون، مطبعة برترند، شالون الفرنسية، ١٩٠٠م، ص٢٧.

[٢]) الشعر والشعراء: ١٨٥.

[٣]) انظر: شرح ديوان طرفة: ٩٤.

[٤]) انظر: مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية: ٤٩-٥٠.

[٥]) انظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ص١٨٣، ١٩٢-١٩٣.

[٦]) انظر: السابق: ٢٧، ١٨٦.

(٢)كرم أخلاقه وحسن سجاياه[١]، ويظهر ذلك على الرغم مما يظهر في شعره من غرق في الملذات والخمر.

(٣)الحكمة والخبرة[٢]، فعلى الرغم من موت طرفة صغيرًا، إلاّ أني وقفت على كثير من أشعاره التي تنضح بالحكمة، بل صارت مضربًا لأمثال العرب على مرّ العصور، وممّا وقفت عليه من أشعار الحكمة قوله[٣]:

سَتُبْدِي لَكَ الأيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً ** وَيَأتِيكَ بِالأخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

وقوله[٤]:

أصَحَوْتَ الْيَوْمَ أمْ شَاقَتْكَ هِرْ ** وَمِن الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وقوله، وهو صبي[٥]:

كُلّ خَلِيلٍ كُنْتَ خَالَلْتَهُ . . ** لا تَرَكَ اللهُ لَهُ وَاضِحَةْ

كُلُّهُمْ أرْوَغُ مِنْ ثَعْلَبٍ ** مَا أشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةْ

وقد أجمل عبدالرحمن المصطاوي في تحقيقه لديوان طرفة الأغراض الشعرية التي تناولها شاعرنا في: الهجاء، والفخر، والوصف، والحكمة[٦].

ثانيًا: قيمة معلقة طرفة بن العبد:

---

[١] انظر: السابق: ٣٨، ٤٣، ٦٠، ٦١.

[٢] انظر: شرح مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليات: ١٨، ٢٧، ٣٩.

[٣] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٣٠.

[٤] شرح مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهليات: ٢٥.

[٥] الشعر والشعراء: ١٩٤.

[٦] انظر: شرح ديوان طرفة: ١٠ – ١١.

أجمع دارسو المعلقات السبع – وإن اختلفوا في عددها – على أنّ معلقة طرفة بن العبد أجودُ الشعر الجاهلي، وأكمل صورة له من الناحية اللغوية والفنية، وأقرَّ غير واحد منهم على أنّ معلقة طرفة بن العبد (لخولة أطلال) هي الأجود والأحسن.

يقول ابن قتيبة: «وَهُوَ أَجْوَدُهُمْ طَوِيلَةً»[1]، وقد حظيتْ باهتمام كبير من قبل الشراح والنقاد والدارسين، فمن مُشيد بحكمتها وبراعتها الأدبية، إلى منكر شاكٍّ في صحة نسبتها إلى صاحبها أو شاكٍّ في بعض منها، وبخاصة فيما يتعلق بوصف الناقة، ليس هذا مجال بحث ومناقشة.

وحسبُنا هنا أن نقف وقفة سريعة مع شرح الزوزني، كعَلَم على الشرّاح القدامى، ووقفة مع الدكتور محمد صديق بشير كاتجاه جديد في قراءة المعلقة؛ إذ زعم أنه يقدم قراءة جَديدة.

(١)الشروحات القديمة (الزوزني).

تمثل هذه الشروحات بواكير الدراسات اللغوية الأدبية في الشعر الجاهلي خاصة، كما تمثل المداخل الأساسية لهذا الشعر، ولولاها ما استطاع أحد من المتأخرين اقتحام أسوار هذا الشعر المتين.

إن المنهج الذي اتبعه الزوزني هو الشرح والتفسير، شرح المفردة الغامضة ثم معناها إلى ما سواها، وفي كثير من الأحيان يضطر إلى تفسير مضمون البيت وإخراجه مخرج النثر كلما تعلق الأمر بمجاز أو تركيب عصيٍّ في مفاصل الجملة الشعرية، وقد سار الزوزني على هذا المنهج في سائر المعلقات، فكانت دراسته أشبه بدراسة معجمية أصيلة لا مناص من الرجوع إليها في كل دراسة أدبية أو لغوية، وبالاحتكام إلى المعايير النقدية اللغوية الحديثة

---

[1]) الشعر والشعراء: ٩٥.

تعدّ تلك الشروح نموذجًا راقيًا للمناهج الدلالية «التِي تَعْتَبِرُ الدِّلالَةَ كَامِنَةً فِي رَمْزِ الأَلْفَاظِ للأَشْيَاءِ»[١].

(١)الدراسات الحديثة (محمد صديق بشير).

يدلّ عنوان الكتاب (المعلقات السبع دراسة للصور والأغراض والأساليب) أنّ صاحبه أراد أن يقدم قراءة جديدة، تضطلع بمهمة الكشف عن المضامين الفكرية والعاطفية التي أفرزتها القوى التعبيرية للنص الجاهلي في سياق تلاحُم الصورة والإيقاع والأدوات الفنية الأخرى التي يزخر بها النص، إيمانًا من المؤلِّف بأن النص الجاهلي لم يعط حقه من العناية والبحث. وفي القسم الأخير من كتابه هذا يزعم أنه قدَّم قراءة جديدة كان الغرض منها تأويل مدلولات النص ومعانيه وفق رؤية جديدة تنطلق من مقوِّمات النص، وقد بدت معالم المنهج الاجتماعي واضحة في مضمون تلك القراءة، لكني لم أستطع أن ألمس مظاهر الجدة في التعامل مع اللغة بشكل عام.

والذي يظهر والله أعلم أن الكاتب قد استفزته – على مستوى التحليل – بعض الظواهر النصية على مستوى البنية اللغوية للخطاب الشعري، غير أنه لم يحاول أن يجد تفسيرًا مُرضيًا لها، وإنما اكتفى بالإشارة إليها على أنّها مظاهر لاختلال توازن النص، يؤيّد ذلك قوله: «إنَّ ثِقَلاً فِي أَبْيَاتِ الْمُعَلَّقَةِ نَاتِجٌ عَنْ تَتَابُعِ الإِضَافَةِ»[٢].

المبحث الأول: دلالات عوارض التركيب في معلقة طرفة بن العبد

أولاً: عوارض التركيب:

---

[١] مدخل إلى النقد الحديث، عبدالسلام المسدي، مقال منشور بكتاب ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٨م، ص٢٠٦.

[٢] المعلقات السبع دراسة للصور والأغراض والأساليب، محمد صديق بشير، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤م، ص١٤٦.

كثُر الاستخدام اللغوي لكلمة (العوارض) في كتب المعاجم العربية كالصحاح، ولسان العرب وغيرهما، فهي من العارض، والعارض: هو السحاب الذي يعترض في أفق السماء، ويطلق على: المرض والداء؛ لكونه عارضًا على الصحة التي هي الأصل، يقال: عرضَتِ الناقة، إذا أصابها كَسر أو آفة فانحرفت عن الأصل، وكلّ مانع منعك من شغل فهو عارض، وعارض الفم: ما يبدو منه عند الضحك[١].

والعارض: المخالفة والمقابلة؛ إذ هو عكس الثابت، وهذا المعنى ذو الصلة بالدراسة، ومن خلال ما تقدّم من المعاني السابقة يمكن تحديد أكثر من تعريف واضح لمصطلح (عوارض التركيب)، ومنها:

(١) ما يلحق بالتركيبات من وسائل عدة مثل (الزيادة، والحذف، والفصل، والتقديم والتأخير) مما يغيّر الصورة الأساسية، أو الإطار الثابت الذي وضعه النحاة.

(٢)عرّفت بأنها إضافة، أو حذف، أو تبديلُ بعض العناصر في إطار القاعدة النحوية، وليست خروجًا على القاعدة ، فهي على هذا الرأي تعدّ قاعدة من القواعد؛ إذ إنّ الانحراف هنا إنّما يهدف إلى غاية، وليس انحرافا عشوائيا، وإلا أصبح ذلك عيباً وأخفى وراءه المعنى بدلا من أن يظهره ويوضحه[٢].

(٣) وعرّفها باحث آخر بأنها: كل تغيير يطرأ على البناء المنطوق فيجعله غير مطابق للبنية الأساسية؛ لإفادة معنى لا يتأتى إلا عن طريق هذا التغيير[٣].

وهذه التعريفات كلّها تصبّ في تكوين تعريف شامل نجده عند الدكتور محمد حماسة الذي يوضح العوارض بأنها «تحوّلٌ للبناء من معنى إلى آخر مع المحافظة على البنية الأساسية،

---

[١] انظر: لسان العرب، مادة (عرض).

[٢] انظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية: ١٣٩.

[٣] انظر: البنية الأساسية للجملة الفعلية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، الباحث: يسري الصاوي، ص٤٢.

كالتقديم والتأخير في مكوّنات البنية الأساسية، وكالحذف أيضًا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأوّلي معنًى آخر إضافيًّا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر، فتقديم المفعول به مثلا في (إياك نعبد) ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودًا من قبل، وهو بذلك يفيد معنى ما لا يفهم من غير تقديمه»[١].

إنّ المتتبع لكتب النحويين قديمًا وحديثًا يلحظ أنّ بعضهم قد تغيرت منهجيته من خلال تجاوز الإعراب في دراسة الجملة إلى إدراك ما يعرض لهذه الجملة من خصائص وتغيرات، فنجد هذا الأساس قد بدأ عند القدامى كسيبويه وابن السراج وابن جني وغيرهم، فكان لهم الفضل الأول في هذا الأساس، ومن ثَمّ أخذ المحدَثون هذا الأساس وطوّروه، وكان على رأسهم الدكتور تمام حسان، والدكتور محمد حماسة، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد الرحمن بودراع، وغيرهم من علماء أمتنا الإسلامية.

هذا، ويعدّ سيبويه كما أسلفت هو أول المتحدثين عن مصطلح العوارض؛ ألا ترى أنه عنون لهذه القضية الكلّيّة بقوله: (هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض)[٢]، ثم تحدث عن الحذف قائلاً: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا»[٣].

---

١) انظر: بناء الجملة العربية: ٢٣٧.

٢) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ١/ ٢٤.

٣) السابق: الصفحة نفسها.

ونظر ابن السراج إلى الحذف على أنّه عارض، وذلك في قوله: «وقد يعرض الحذف في المبتدأ والخبر أيضاً؛ لعِلْم المخاطب بما حذف..»[١].

ثم جاء الإمام عبد القاهر وتحدث عن عارض الحذف قائلاً: «وأنا أكتب لك بديئًا أمثلة مما عرض فيه الحذف»[٢] ثم تحدث عن حذف المبتدأ والمفعول به وغيرها.

أما ابن مالك فإنه لم يشر إلى هذا المصطلح، وإنما استعاض عنه بـ(خلاف الأصل)، أو (ترك الأصل) من خلال ألفيته؛ فيقول[٣]:

وقد يجاء بخلاف الأصل ** وقد يجئ المفعول قبل الفعل

ويقول أيضًا[٤]:

ويلزم الأصلُ لموجب عرا ** وترك ذاك الأصل حتما قد يُرى

وجاء مصطلح عوارض التركيب بهذه الصيغة عند السيوطي؛ حيث تحدث عن التوابع وعوارض التركيب الإعرابي «من تغيير كالإخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر... وفي تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام»[٥].

أما المحدثون فقد أخذوا هذه الإشارات والمفاهيم من القدماء وطوروها.

---

١) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ١/ ٦٧.

دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص:١٤٦. ٢

٣) متن ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٦م، ص: ١٦.

٤) السابق: ص: ١٨.

٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، ١/ ٢١.

يقول الدكتور تمام حسان: «وحين رأوا أن الجملة لا تبدو على نمط تركيبي واحد، اقترحوا لها أصلا نمطيًّا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار.. إلخ، وسموا أصل الحرف، وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم جامع هو (أصل الوضع) وذلك في مقابل (أصل القاعدة)، وهو استثناء أصل الوضع»[١].

يتضح أن الدكتور تمام حسان قد اتبع ابن مالك في تفضيل مصطلح (أصل الوضع) واصفًا فيه البنية الأساسية، وأن أيَّ تغيير في هذه البنية يسمى (خلاف الأصل).

ثم جاء الدكتور محمد حماسة الذي أرى أنه له الفضل في شيوع مصطلح (عوارض التركيب) بين الباحثين، وذلك من خلال جمع المصطلحات التي تتحدث عن الخروج عن الأصل وسماها (عوارض بناء الجملة) وأفرد لها فصلاً مستقلاً في كتابه بناء الجملة العربية[٢]،تحدث فيه عن البنية الأساسية على اعتبار أن العوارض تصيبها وتضيف إليها معنى إضافيًّا فتحدث عن عارضَي الحذف والنفي في بناء الجملتين الاسمية والفعلية، وأشار إلى أن العوارض كثيرة فقال: «ولن أستطيع أن أستوفي الحديث عن كل عوارض بناء الجملة بهذا المفهوم، فهي كثيرة جداً؛ ولذلك سوف أكتفي ببعض هذه العوارض، وهي الحذف والنفي، على أنّ غيرهما قد لا يقلّ عنهما أهمية، غير أني بهذا أحاول أن أفتح الباب للباحثين الذين يرون في هذا المسلك من التفسير النحوي سبيلاً طيعة لتفسير أبنية العربية»[٣].

هذا، وتحدث الدكتور مهدي المخزومي عن عوارض التركيب واحتياج الدرس اللغوي لمثل هذه الدراسات قائلاً: «والدرس النحوي كما ينبغي أن يكون إنما يعالج الجملة من حيث تأليفها ونظامها

---

[١] انظر: الأصول: ١١٥.

[٢] انظر: بناء الجملة العربية: ٢٣٥.

[٣] بناء الجملة العربية: ٢٤٠.

ومن حيث طبيعتها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار»[١].

وبعد هذه النظرة السريعة على أقوال القدماء والمحدثين في عوارض تركيب بناء الجملة يتبين احتياج الدرس النحوي لمثل هذه الدراسات؛ لما لها من أهمية كبرى وفوائد عظمى، فدراسة هذه العوارض تولّد دلالات جديدة في اللغة، وذلك من خلال السياق الذي يأتي فيه العارض؛ لأن لكل عارض معنى خاصًّا لا يؤديه عارض آخر كما أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: «إن فيه ضربًا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ، هذا ينبغي أن يقال إذا عرى الموضع من غرض معتمد وسر على مثله تنعقد اليد»[٢].

وتسهم دراسة عوارض التركيب في النصوص إلى إثراء اللغة العربية من خلال إثراء الجملة بالتراكيب المختلفة والتحويلات من صيغة إلى أخرى، بما يؤدي إلى الخلاف حيال تقدير البنية الأساسية، وهذا ما يؤدي دائما إلى إثراء الفكر النحوي وربطه بالمعنى الدلالي الذي لم يغب عن فكر النحويين قديمًا وحديثًا، فالمبرد ينص على أنّ «كل ما صلح به المعنى فهو جيد»[٣]، وابن جني له حديث مطول عن تجاذب الإعراب والمعنى في المنثور والمنظوم[٤]، والدكتور محمد حماسة من

---

١) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ص١٧ بتصرف.

٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ١/ ١٤٥، وانظر: عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية: ١٥٥.

٣) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ٤/ ٣١١.

٤) انظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م، ٣/ ٢٥٥.

المعاصرين يرى أن «النحو من أهم أدوات الفهم الأدبي، وأنه المدخل الصحيح لفهم النصوص وتفسيرها»[١].

ثانيًا: دلالات العوارض التركيبية:

سيتناول الباحث هنا بعض العوارض التي تمثل كسرًا للعلاقات الرأسية والأفقية في الجملة العربية؛ فالعلاقات الرأسية هي ما يتعلّق بحذف، أو زيادة، أو تعديل في مفردات الجملة ووظائفها التركيبية، أما العلاقات الأفقية هي تلك التي تُعنى بكل ما يتعلق بترتيب الكلام، والإفادة، سواء كان ذلك تقديمًا، أو تأخيرًا، أو فصلا، أو اعتراضًا، أو غيرها.

دلالة عارض الحذف:

الحذف لغةً «قَطْفُ الشَّيْءِ مِن الطَّرَفِ كَمَا يُحْذَفُ طَرَفُ ذَنَبِ الشَّاةِ»[٢]، وذكر الزركشي أنه الإسقاطُ، ومنه: حذفتَ الشَّعر إذا أخذتَ منه.

واصطلاحًا: إسقاط جزء الكلام أو كلِّه؛ لدليل[٣]، ووافقه الفارابي في قوله: «حَذَفَ الْحَرْفَ، أيْ: أسْقَطَهُ»[٤].

وجاء في اللسان: «حَذَفَ الشَّيْءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، وَالْحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحُذَافَةُ: مَا حُذِفَ مِنْ شَيْءٍ فَطُرِحَ»[٥].

---

[١] الجملة في الشعر العربي، محمد حماسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص ٢١٩.

[٢] كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة دار الهلال، القاهرة، د.ط، د.ت، ٣/ ٢٠١.

[٣] البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ، ٣/ ١٠٢.

[٤] ديوان الأدب، لإسحق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، ١٩٧٥م، ٢/ ٣٦٥.

[٥] لسان العرب: مادة (حذف).

والحذف اصطلاحًا هو «إسْقَاطُ كَلِمَةٍ مِنْ بِنَاءِ الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ كَالْمُبْتَدَأِ أو الْخَبَرِ وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، وَقَدْ تَكُونُ حَرْفًا، وَقَدْ تُحْذَفُ الْجُمْلَةُ»[١].

وهو باب واسع عدَّه ابن جني من «شَجَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ»[٢] قاصدًا بذلك شجاعةَ المتكلم الذي يريد للسامع الفهمَ على رغم ما استعمله من حذف، غير أنه لا يفعل هذا المتكلم شيئًا من هذا إلا بدليل؛ ألا تراه يقول: «قَدْ حَذَفَت الْعَرَبُ الْجُمْلَةَ، وَالْمُفْرَدَ، وَالْحَرْفَ، وَالْحَرَكَةَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاَّ عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَإلاَّ كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنْ تَكْلِيفِ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ»[٣].

إن الحذف يعني النقص في تركيب الجملة؛ وذلك لغرض في المعنى، ويبدو هذا الحذف في التركيب الذي تظهر عليه الجملة؛ اسمية كانت أو فعلية، وتبقى هذه الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، والمهم أيضًا أنها تحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يحدث ذلك الحذف.

هذا، ويُعَد الحذف أهم عوارض التركيب إذ هو خروج عن النمط الشائع في التعبير، وانحراف عن الأسلوب اللغوي الأصلي، لهذا فإن له قيمته وتأثيره حيث إنه لا يورد الألفاظ المنتظَرة، ومن ثم يفجر في ذهن المتلقي شُحنَة فكرية تجعله يتخيل ما هو مقصود، ويشترط في الحذف ألا يكون مخلاً بالمعنى؛ إذ لا بد من وضوح المحذوف في ذهن المتلقي، ولا يكون ذلك إلا بوجود قرائن تعين على تحديد المحذوف، كقرينة الذكر وغيرها من القرائن التي تتضافر لتعيين المحذوف[٤].

---

[١]) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت، ص٩٨.

[٢]) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

[٣]) السابق: الصفحة نفسها.

[٤]) انظر: عوارض التركيب في شعر عبيدالله بن قيس الرقيات.. دراسة نحوية، رسالة ماجستير – جامعة أم القرى، الباحثة: أمل منسي عائض، إشراف: أحمد عطية المحمودي، ١٤٢٩هـ، ص٢٨-٢٩.

ومن الجدير بالذكر هنا: أن الحذف من الظواهر المهمَّة التي نالت اهتمامًا كبيرًا من النحاة والبلاغيين على السواء؛ إذ شغلت حيزًا واسعًا في مؤلفاتهم النحوية والبلاغية؛ وذلك نظرًا للتداخل الشديد بين النحو والبلاغة فيما يتعلق ببعض القضايا اللغوية، ومنها الحذف[١].

يعطي كلامُ المتقدمين الحذفَ مصطلحاتٍ كثيرةً؛ فقد سمَّاه أبو علي الفارسي مثلاً بـ(التأخير) و(الإضْمَار)[٢]، وأعطاه أبو حيان مصطلح «النَّقْص»[٣].

ولما كان الحذف من «الْمُهِمَّاتِ»[٤] وضعوا شروطًا لهذا المحذوف فـ«قَدْ يُحْذَفُ أَحَدُ الْعَنَاصِرِ لأَنَّ هُنَاكَ قَرَائِنَ مَعْنَوِيَّةً، أَوْ مَقَالِيَّةً تُومِئُ إِلَيْهِ وَتَدُلُّ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ فِي حَذْفِهِ مَعْنًى لا يُوجَدُ فِي ذِكْرِهِ»[٥].

ومن أهم هذه الشروط التي وضعوها[٦]:

---

[١] انظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٢-٣٨٣، ودلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٢م، ص١٤٦-١٧٠، والبرهان في علوم القرآن: ١٠٢-٢٣٢، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٩٧م، ١٩٤، ٢١٢، ٣٣٥، ٣٥٣،

[٢] انظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م، ص٣١.

[٣] انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م، ٥/ ٢٣٧٨.

[٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٨٧م، ٢/ ٦٠٣.

[٥] بناء الجملة العربية: ٢٦٢.

[٦] انظر: مغني اللبيب: ٢/ ٦٠٣-٦١٢، وخصائص التركيب في ديوان أحمد الشارف، إبراهيم الطاهر الشريف، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٠٥، ٢٠٦.

١- وجود دليل على المحذوف، ويكون ذلك في حذف الجملة أو أحد ركنيها بحيث يتمكن من معرفته، أما إذا كان المحذوف فضلةً فلا يشترط لحذفه دليل؛ إذ إنه يدرك من التركيب، وليس في حذفه ضرر معنويٌّ.

٢- ألا يكون ما يحذف كالجزء من المذكور، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهُه ويبقى الفعل فقط؛ لأنهما متلازمان[1]، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: «قَالُوا: خَيْرًا».

٣- ألا يكون هذا المحذوف مؤكِّدًا، وهذا الشرط أول مَن ذكره الأخفشُ حيث منع نحو: (الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدٌ) بأن يؤكد العائد المحذوف بقولك: (نَفْسُهُ) لمنافاته المراد من الحذف هنا، أما سيبويه والخليل فقد أجازا ذلك.

٤- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.

٥- ألا يكون عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

---

[1]) جاء في النحو الوافي أنَّ في بعض الأساليب القديمة التي نحاكيها اليوم ما قد يوهم أن الفاعلَ محذوف، لكن الحقيقة أنه ليس بمحذوف، ومن الأمثلة لهذا: أن يتكلم اثنان في مسألةٍ ويختلفان في تقديرها والحكم عليها، ثم ينتهي بهما الكلام إلى أن يقول أحدهما لصاحبه: إن كان لا يناسبك فافعل ما تشاء، ففاعل الفعل المضارع (يناسب) ليس محذوفًا ولكنه ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى شيء مفهوم من المقام، أيْ: إن كان لا يناسبك رأيي أو نُصحي أو الحال الذي أنتَ فيه.. ومنها أن يُعلِن أحدهما رأيه بقوة وتشدُّد، فيقول أحد السامعين: ظهَر أو تبيَّن أو تكشَّف.. يريد: ظهَر الحق أو تبيَّن الحق أو تكشَّف الحق.. انظر: النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٧٦م، ٢/ ٧١.

٦- ألا يكون عِوضًا عن شيءٍ؛ فلا تحذف (ما) في (أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)، ولا كلمة (لا) من قولهم: (إفْعَلْ هَذَا إمَّا لا)، ولا خبر كان لأنه عوض، أو كالعوض من مصدرها، ومِن ثَم لا يجتمعان، و«من هنا لم تقدر بعض العرب أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادي لإجازتهم حذفها».

٧- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: "ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ"، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، وربما خولف مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل كلام.

هذا، وقد ذكر الأستاذ أبو شادي أحدَ عشرَ غرضًا بلاغيًّا للحذف: "الأوَّلُ: الإيجَازُ وَالاخْتِصَارُ، وَالثَّانِي: التَّنْبِيهُ عَلَى أنَّ الزَّمَانَ يَتَقَاصَرُ عَنِ الإتْيَانِ بِالْمَحْذُوفِ وَأنَّ الاشْتِغَالَ بِذِكْرِهِ يُفْضِي إلَى تَفْوِيتِ الْمُهِمِّ، وَالثَّالِثُ: التَّفْخِيمُ وَالإعْظَامُ؛ وَالرَّابِعُ: التَّخْفِيفُ لِكَثْرَةِ دَوَرَانِهِ فِي الْكَلامِ كَمَا حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ، وَالْخَامِسُ: كَوْنُهُ لا يَصْلُحُ إلاَّ لَهُ، وَالسَّادِسُ: شُهْرَتُهُ حَتَّى يَكُونَ ذِكْرُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً، وَالسَّابِعُ: صِيَانَتُهُ عَنْ ذِكْرِهِ تَعْظِيمًا وَتَشْرِيفًا، وَالثَّامِنُ: صِيَانَةُ اللِّسَانِ عَنْهُ تَحْقِيرًا، وَالتَّاسِعُ: قَصْدُ الْعُمُومِ، وَالْعَاشِرُ: رِعَايَةُ الْفَاصِلَةِ، وَالْحَادِي عَشَرَ: قَصْدُ الْبَيَانِ بَعْدَ الإبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشِيئَةِ"[1].

كما أن النحاة تناولوا الحذف باعتباره ظاهرة لسانية عامَّة؛ لأن المتكلم في كثير من الأحيان يجنح في كلامه إلى حذف العناصر المكرَّرة التي يمكن فهمُها من السياق فيكون على هذا نوعًا من أنواع المجاز كما يقول البلاغيون، وقد امتدحوه كثيرًا في كلامهم.

ويُعَد الإمام عبد القاهر الجرجاني أوَّل من فطِن إلى مزايا الحذف ونوَّه به، وتنبَّه إلى أسراره وسبر أغواره؛ ولا أدلّ على ذلك من أنه أفرد له خمسًا وعشرين صفحة في كتابه "دلائل الإعجاز"؛ حيث أفاض في الحديث عن سحره، وعجيب أمره، غير أنه لم يتناول سوى بعض المباحث المعدودة منه،

---

[1]) الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبدالسلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط، ١٩٩٢م، ص ١٤٩- ١٥١.

كحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف المفعول به، ولكنه جعلها أمثلة فقط يمكن لقارئ كتابه هذا أن يقيس عليها.

ومن أقواله الخالدة عن الحذف أنه "بَابٌ دَقِيقُ الْمَسْلَكِ، لَطِيفُ الْمَأْخَذِ، عَجِيبُ الأمْرِ، شَبِيهٌ بِالسِّحْرِ، فَإِنَّكَ تَرَى بِهِ تَرْكَ الذِّكْرِ أَفْصَحَ مِن الذِّكْرِ، وَالصَّمْتَ عَنِ الإِفَادَةِ أَزْيَدَ لِلإِفَادَةِ، وَتَجِدُكَ أَنْطَقَ مَا تَكُونُ إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَأَتَمَّ مَا تَكُونُ بَيَانًا إِذَا لَمْ تُبِنْ، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ قَدْ تُنْكِرُهَا حَتَّى تَخْبُرَ، وَتَدْفَعُهَا حَتَّى تَنْظُرَ"[١].

وهذا ابن سنان الخفاجي يجعل الحذف أحدَ نوعي الإيجاز، ويعده من شروط الفصاحة والبلاغة، بل أهم هذه الشروط[٢].

وتقسِّم إحدى الدراسات الحذفَ إلى خمسة أنواع[٣]: الأول: الحذف الواجب، كحذف الفعل في التحذير، والثاني: الحذف الجائز، واستدلَّت بكلام سيبويه حين يقول: "وَإِنَّمَا أَضْمَرُوا مِمَّا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا، وَلأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ مَا يَعْنِي"[٤]، والثالث: الحذف القياسي، والرابع: الحذف السماعي من مثل "أهلاً وسهلاً" وما شابه، والخامس: الحذف الذي يقتضيه المعنى.

وقد رأى الباحث أن يتجنّب في دراسته هذه الحذفَ الواجب؛ إذ إن الأديب وغيرَه يتساويان في هذا النوع من الحذف، فضلاً عن أنه "مَتَى أُظْهِرَ صَارَ الْكَلامُ إِلَى شَيْءٍ غَثٍّ لا يُنَاسِبُ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلاً مِن الطَّلاوَةِ وَالْحُسْنِ"[٥].

---

[١] دلائل الإعجاز: ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣.

[٢] انظر: سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تحقيق: النبوي عبدالواحد شعلان، مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، ٢٠٠١م، ص٢٠٥.

[٣] انظر: عوارض التركيب في شعر عبيدالله بن قيس الرقيات: ٣٣-٣٥.

[٤] الكتاب: ١/ ٢٢٤.

[٥] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، تعليق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م، ٢/ ٢٦٨.

ويختلف تقدير المحذوف على حسب الفهم الذي يوحي به السياق، وتدركه فطنة المخاطب، وتدلّ عليه القرينة، ويرتفع فيه اللبس.

والأصل ألاَّ يقدر المحذوف إلا إذا دعت الحاجة إلى تقديره، وإلا فتركُه أولى، أما إذا دل دليلٌ على تعيين المحذوف وجب تقدير بلفظه، وحينئذ "يَنْبَغِي تَقْلِيلُ الْمُقَدَّرِ مَا أَمْكَنَ لِتَقِلَّ مُخَالَفَةُ الأَصْلِ، وَمِنْ ثَمَّ ضَعُّفَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ}[1] أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ: وَاللاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ كَذَلِكَ"[2].

وهذا جدول يوضّح مواطن الحذف في معلقة طرفة بن العبد، محاولين دراسة مواضعه ودلالته من خلال الآتي:

العارض	عدد المواضع
حذف المبتدأ	ست مرّات
حذف الخبر	مرّة واحدة
حذف المفعول به	سبع مرّات
حف (أنْ)	مرّة واحدة
حذف اللام	مرّة واحدة
حذف الجملة كاملة	مرّة واحدة

أ- دلالة حذف المبتدأ:

لا شك أن المبتدأ أحدُ أعمدة الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهي إحدى نوعي الجملة العربية الخبرية (الاسمية والفعلية)، التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ إذ إنّ حذف المبتدأ يعني حذف عنصر أساس من العناصر الإسنادية، ومع ذلك فقد حذف كثيرا في اللغة العربية، بل

---

[1]) سورة الطلاق: ٤.

[2]) الحذف البلاغي في القرآن الكريم: ٣١.

إن "كُلَّ عُنْصُرٍ إسْنَادِيٍّ يَجُوزُ حَذْفُهُ إذَا اقْتَضَى الْمَوْقِفُ الاسْتِعْمَالِيُّ ذَلِكَ، سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ أَمْ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ يَجِبُ حَذْفُهُ إلاَّ الْفَاعِلَ"[١]؛ ربما لأن اللغة الإيجاز، فما دام هذا الحذف للمبتدأ تبرِّره القرينة، أو يشير إليه السياق فلا حاجة لذكره، ولكن القيمة الحقيقية لهذا النوع من الحذف تكون مع الحذف الجائز للمبتدأ؛ فقد تنضاف إلى هذا الحذف قيَم دلالية مرادة.

ومن المواضع التي حددها النحاة للحذف الجائز، والتي يكثر حذف المبتدأ فيها[٢]:

- جواب الاستفهام عن الخبر، كقوله ﷻ: {نَارٌ حَامِيَةٌ}[٣] في جواب {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ}[٤].

- وجود فاء الجزاء داخلةً على ما لا يصلُح أن يكون مبتدأ، وهي من محسِّنات حذف المبتدأ عند أبي حيان، كقوله ﷻ: {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا}[٥]، أي: فصلاحُه لنفسه، وإساءته عليها.

- بعد القول، كقوله ﷻ: {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ}[٦]، أي: تلك أساطير الأولين.

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى أنّ المبتدأ يكثر حذفه أيضًا في مواطن القطع والاستئناف؛ إذ "يَبْدَءُونَ بِذِكْرِ الرَّجُلِ وَيُقَدِّمُونَ بَعْضَ أَمْرِهِ، ثُمَّ يَدَعُونَ الأَوَّلَ وَيَسْتَأْنِفُونَ كَلامًا آخَرَ، وَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَتَوْا فِي أَكْثَرِ الأَمْرِ بِخَبَرٍ مِنْ غَيْرِ مُبْتَدَأ"[٧]، كقوله ﷻ: {لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ

---

[١] بناء الجملة العربية: ٢٦١.
[٢] مغني اللبيب: ٢/ ٦٢٩-٦٣٠.
[٣] سورة القارعة، الآية: ١١.
[٤] سورة القارعة، الآية: ١٠.
[٥] سورة الجاثية: ١٥.
[٦] سورة الفرقان: ٥.
[٧] دلائل الإعجاز: ١٤٧.

كَفَرُوا فِي الْبِلادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ}[١]، ومثله قول العلماء: "بَابُ كَذَا"، وسيبويه يصرح به[٢]، أي: هذا بابُ كذا.

ويبين سيبويه "أَنَّكَ رَأَيْتَ صُورَةَ شَخْص فَصَارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّخْص، فَقُلْتَ: عَبْدُالله وَرَبِّي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ذَاكَ عَبْدُالله، أَوْ هَذَا عَبْدُالله، أَوْ سَمِعْتَ صَوْتًا فَعَرَفْتَ صَاحِبَ الصَّوْتِ فَصَارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ، فَقُلْتَ: زَيْدٌ وَرَبِّي"[٣].

إنَّ مواضع حذف المبتدأ، خصوصًا إذا كان الحذف جائزًا، لا تقع كلها تحت الحصر، والعبرة بوجود الدليل اللفظي أو المعنوي الذي يدل على المحذوف، فإذا وجد الدليل قدِّر المحذوف؛ ولذلك سأعرض مواضع حذف المبتدأ في أبيات معلقة طرفة بن العبد التي بلغت ست مرَّات، كالآتي:

البيت الشعري

عَدُوْلِيَّةٌأَوْمِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِن * يَجُوز بِهَا الْملاحُ طَوراً وَيَهْتَدِي

خَذُولٌ تُراعِي رَبْرَباً بِخَمِيلَةٍ * تَنَاوَلُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي

صُهابِيَّةُ الْعُثْنُونِ مُوجَدَةُ الْقَرَا * بعيدةُ وَخْدِ الرِّجْلِ مَوّارَةُ الْيَدِ

جَنُوحٌ دِفَاقٌ عَنْدَلٌ ثُمَّ أُفْرِعَتْ * لها كتِفَاها في مُعالي مُصَعَّدِ

---

[١] سورة آل عمران: ١٩٦-١٩٧.
[٢] مغني اللبيب: ٢/ ٦٣٠.
[٣] الكتاب: ٢/ ١٣٠.

طَحورانِ عُوّارَ القَذَى فَتَراهُما ٭٭ كمِكْحَلَتَيْ مذعورَةٍ أُمِّ فَرْقَدِ

كَرِيمٌ يروِّي نَفْسَهُ في حَيَاتِه ٭٭ سَتَعْلَمُ إن مُتْنا غَداً أَيّنا الصدي

مما يلحظ على هذا الجدول:

١ــ كان الحذف في النماذج السابقة من باب الحذف الجائز.

٢ــ العنصر المحذوف هو الضمير، وهذا من خصائصه الوظيفية متى وقع مبتدأ، أي: تعانقت الوظيفة مع الصيغة، فصيغة الضمير يجوز فيها الحذف، أو يجب، وموقع هذا الضمير هو المبتدأ، والمبتدأ يجوز حذفه أو يجب.

٣ــ تنوع هذا الضمير من حيث العدد: مفردًا، ومثنى، ومن حيث النوع: مذكرًا، ومؤنثًا.

ب- دلالة حذف المفعول به:

يقول ابن مالك:

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إنْ لَمْ يَضِرْ ٭٭ كَحذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ

قسّم النحاة هذا الحذف إلى نوعين اختصارًا واقتصارًا[1]، فأما الاختصار فهو أن يحذف من الكلام لفظًا، ويراد معنى وتقديرًا[1] ويتمثل ذلك في حذف عائد الصلة المنصوب؛ إذ لا بد من

---

١) انظر: مغني اللبيب: ٨٢٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٩٨ – ١٩٩.

تقديره لكونه رابطًا بين الصلة والموصول[٢]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً}[٣]، أي: بعثه.

كما يحذف المفعول به في التنازع كنحو قولك: (ضربتُ وضربَني زيد)، استغناء عنه لعِلم المخاطب.

قال المبرد: "وذلك قولك: ضربت وضربني زيد، إذا أعلمت الآخر فاللفظ معرى من المفعول في الفعل الأول، وهو في المعنى عامل، وكان في التقدير : ضربت زيدا، وضربني زيد، فحذف وجعل ما بعده دالا عليه"[٤].

ويحذف المفعول (المضاف) تخفيفًا، ويدل عليه المضاف إليه الذي قام مقامه.

يقول ابن عقيل: "يحذف المضاف لقيام قرينة تدل عليه، ويقام المضاف إليه مقامه، فيعرب بإعرابه، كقوله تعالى: {وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ}[٥]، أي: حب العجل، وكقوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ}[٦]، أي: أمر ربك، فحذف المضاف، وهو (حب) و(أمر)، وأعرب المضاف إليه وهو العجل وربك بإعرابه"[٧].

---

١) قضايا المفعول به عند النحاة العرب: ٣٤٠.

٢) انظر: المفصل: ٧٩، والأصول في النحو: ٢/ ٣١٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢٤

٣) سورة الفرقان: ٤١، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٢٥.

٤) المقتضب: ٣/ ١١٢.

٥) سورة البقرة: ٩٣.

٦) سورة الفجر: ٢٢.

٧) شرح ابن عقيل: ٣/ ٧٦.

وقد يحذف المفعول لدلالة معنى الكلام عليه، كأن يتقدم ذكره نحو قوله تعالى: {قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ}[١] فمقول القول الثاني (أتقولون) محذوف، تقديره: هو سحر.

وقد نص الإمام عبد القاهر الجرجاني على دلالة حذف المفعول فقال: "فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها لفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى مفعولا لا لفظا ولا تقديرا. ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع"[٢].

ثم إن لهذا الحذف عللا وأغراضا أخرى، كالتحقير[٣] نحو ما جاء في قوله تعالى: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَ}[٤]، أي: الكافرين، والإيجاز، نحو قوله تعالى: {أَإِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لا أَشْهَدُ}[٥].

وأما الاقتصار وهو القسم الثاني من حذف المفعول فيكون في حذف المفعول إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن ينوي ذكر المفعول، فيكون الفعل المتعدي كاللازم، ولا يقدر المفعول به لفظًا أو معنى[٦].

يقول ابن هشام: "لا يذكر المفعول، ولا ينوى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفًا، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: {رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}[١]، إذ

---

١) سورة يونس: ٧٧.
٢) دلائل الإعجاز: ١٢٧.
٣) انظر: شرح الأشموني: ١/ ١٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٦٧.
٤) سورة المجادلة: ٢١.
٥) سورة الأنعام: ١٩.
٦) انظر: مغني اللبيب: ٨٢٩.

المعنى: ربِّي الذي يفعل الإحياء والإماتة"[٢]؛ لذا فإن هذا النوع لا يدخل معنا ضمن الحذف الذي يعد عارضًا من عوارض التركيب.

وقد حُذِف المفعول في سبع مرَّات في معلقة طرفة بن العبد، وإليكم الأبيات التي وقع فيها الحذف:

البيت الشعري		
خذول تراعي ربربـــا بـــخميلة	**	تناول أطراف البـــرير وترتدي
على مثلها أمضي إذا قال صاحبي	**	ألا ليتني أفديك منها وأفتدي
فإن تبغني في حلقة القوم تبغني	**	وإن تلتمسني في الحوانيت تصطد
يلوم، وما أدري علام يلومني	**	كما لامني في الحي قرط بن معبد
على غير شيء قلته غير أنني	**	نشدت فلم أغفل× حمولة معبد
وقربت بالقربى وجدك إنني	**	متى يك أمر للنكيثة أشهد
ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا	**	ويأتيك بالأخبار من لم تزود

١) سورة البقرة: ٢٥٨.

٢) انظر: مغني اللبيب: ٧٩٧.

مما يلحظ على هذا الجدول:

١ــ تنوع المفعول المحذوف بين الاسم الظاهر (البيت الأول) والضمير (بقية الأبيات).

٢ــ جاء عامل المفعول المحذوف فعلا متعديا، ولم يأتِ وصفا مشتقا.

٤ ــ جاء غرض حذف المفعول به للعلم به؛ لتقدم عليه.

٥ ــ لا نخفي دور القافية في الحذف هنا.

دلالة عارض الزيادة:

جاء في (العين) للخليل "زِدْتُهُ زَيْدًا وَزِيَادَةً، وَزَادَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ زِيَادَةً، وَإِبِلٌ كَثِيرَةُ الزِّيَادِ، أَيْ: الزِّيَادَاتِ.. وَيُقَالُ لِلأَسَدِ: إِنَّهُ لَذُو زَوَائِدَ، وَهُوَ الَّذِي يَتَزَيَّدُ فِي زَئِيرِهِ وَصَوْلَتِهِ، وَالنَّاقَةُ تَتَزَيَّدُ فِي سَيْرِهَا، أَيْ: تَتَكَلَّفُ فَوْقَ قَدْرِهَا، وَالإِنْسَانُ يَتَزَيَّدُ فِي كَلامِهِ وَحَدِيثِهِ إِذَا تَكَلَّفَ فَوْقَ مَا يَنْبَغِي"[١].

إن الزيادة في التركيب تدلّ "عَلَى مَطَالِبِ الصِّحَّةِ وَالإِفَادَةِ"[٢]، وذلك يعني أن العنصر الزائد يفيد دلالةً لم تكن موجودة قبله، أو يكون مؤكدا للمعنى الأصلي على أقل تقدير؛ لذلك أصر النحاةُ على ضرورة أن تكون الزيادة مؤكدة أو مفيدة معنى خاصًّا[٣].

ربما لا ندرك أهمية كبيرة للزيادة بحسب هذا الكلام إلا إذا عرفنا أن العنصر الزائد في التركيب – إذا استخدم بشكل جيد – يكون له دور كبير في فهم الجملة، وتوضيح دلالتها، ولا أدلّ على ذلك من وجود الزيادات في كلام الفصحاء من العرب شعرًا ونثرًا.

---

[١] العين: ٧/ ٣٧٧–٣٧٨، وانظر: لسان العرب: مادة (زيد).

[٢] البيان في روائع القرآن: ١٧٢.

[٣] انظر: شرح المفصل: ٨/ ١٢٨، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٤٧–١٤٨.

والمقصود بالزيادة هنا: هو ما زاد على التركيب النحوي الأصلي للجملة مع الاحتفاظ بما تحمله من معان ودلالات؛ وبهذا تكون الزيادة في موضعها الصحيح مفيدةً للمعنى لكنها فائدة عارضة لا تغير من أصل المعنى الكائن قبلها، ولكن تضيف إليه بعضَ المعاني والدلالات[١]؛ فكل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى؛ "لأنَّ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ يُفِيدُ تَقْوِيَةَ الْمَعْنَى"[٢].

هذا، وقد يستحسن ناظمُ الكلام الزيادةَ في نفسه كعاشق يناجي معشوقَه، أو فرح جزْل مع أقرانه في ناديهم، أو حزين باكٍ يندب فائتًا عظيمًا عنده، وقد يراعي هذا الناظمُ حالَ المتلقِّي للكلام فيتزيَّد في كلامه تأكيدًا أو استعطافًا أو لمجرَّد الحصول على المشاركة الوجدانية، ومن الممكن أن يهذي الناظم أحيانًا فيجيء كلامُه بزيادات تكون غير مستحسنة.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن مصطلح (الزائد) جاء في كتاب سيبويه في موضعين فقط؛ وذلك عند حديثه عن زيادة الباء وزيادة (ما)[٣].

وتسمَّى حروفُ الجر بـــ(حروف الزيادة)؛ لأنها تُزاد لتأكيد المعنى الأصلي وزيادته[٤]، وتسمَّى أيضًا بـــ(حروف الصلة) لإيصالها زيادة المعنى وتأكيده، أو "إِلَى إِقَامَةِ وَزْنٍ أَوْ سَجْعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ"[٥]، كل ذلك على الرغم من أنه "لا يَصِحُّ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ - سَوَاءٌ كَانَ حَرْفًا أَوْ غَيْرَ حَرْفٍ - زَائِدًا إِنْ أَمْكَنَ اعْتِبَارُهُ أَصْلِيًّا؛ لأَنَّ اعْتِبَارَ الأَصَالَةِ مُقَدَّمٌ عَلَى اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ"[٦].

---

١) انظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس، بنغازي ط٢، ١٩٨٦م، ٤/ ٤٣٢-٤٣٣.

٢) الأشباه والنظائر، للعلامة جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، ١/ ٢٥٥.

٣) انظر: الكتاب: ١/ ٤١، والمقتضب: ٤/ ١٣٧-١٤٣، وشرح المفصل: ٨/ ١٢٨.

٤) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٤٣٢.

٥) السابق: ٤/ ٤٣٣.

٦) النحو الوافي: ٢/ ٤٣٤.

وقد عقد الإمام عبد القاهر فصلا بعنوان "فَصْلٌ فِي الْحَذْفِ وَالزِّيَادَةِ"[١] عرض فيه لزيادةِ (ما) و(الكاف) و(لا)، مع ذكر بعض الأمثلة على ذلك، وبيّن أنّ الزّيادة هي التي تفيد اللفظ فصاحة وحسنًا، والمعنى توكيدًا، أو تمييزًا لمدلوله عن غيره، "وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ أُصُولِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمَحْذُوفِ أَوْ الْمَزِيدِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى جُمْلَةِ الْكَلامِ لا إِلَى الْكَلِمَةِ الْمُجَاوِرَةِ لَهُ"[٢].

وسأعرض للزيادات التي وردت في معلقة طرفة بن العبد مع مراعاة أن "مَا أَمْكَنَ تَخْرِيجُهُ عَلَى غَيْرِ الزِّيَادَةِ لا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ"[٣].

أ- دلالة زيادة الباء:

وزيادة الباء هي إحدى حالاتها التي عدَّها المرادي أربعَ عشرةَ حالةً[٤]، ويُعَنْون لها ابن هشام بـــ(باءِ التوكيد)[٥]، ولها مواضع كثيرة، منها:

١- الزائدة قبل الفاعل، "وَزِيَادَتُهَا فِيهِ: وَاجِبَةٌ، وَغَالِبَةٌ، وَضَرُورَةٌ؛ فَالْوَاجِبَةُ فِي نَحْوِ: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ.. وَالْغَالِبَةُ فِي فَاعِلِ (كَفَى)، نَحْوِ: {كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا}[٦].. وَلا تُزَادُ الْبَاءُ فِي فَاعِلِ (كَفَى) الَّتِي بِمَعْنَى (أَجْزَأَ) وَ(أَغْنَى)، وَلا الَّتِي بِمَعْنَى (وَقَى)"[٧].

---

١) أسرار البلاغة في علم البيان، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ص٣٦٢-٣٦٦.

٢) أسرار البلاغة: ٣٦٦، وانظر: معجم البلاغة العربية لبدوي طبانـــة، دار المنـــارة، جـــدة، ط٣، ١٩٨٨م، ص٢٦٧.

٣) الجنى الداني: ٥٢.

٤) الجنى الداني: ٣٦.

٥) مغني اللبيب: ١/ ١٠٦.

٦) سورة الرعد: ٤٣.

٧) انظر: مغني اللبيب: ١/ ١٠٦-١٠٨.

٢- الزائدة قبل المفعول به، و"فِيهِ مُعْظَمُ زِيَادَةِ الْبَاءِ"[١]، وإن كانت غير مَقيسة كما يقول المرادي[٢]، ويمثّل لها بقوله ﷻ: {وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}[٣].

٣- الزائدة قبل المبتدأ في موضعين: أحدهما قياسي بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا بزيدٍ)، والثاني سماعي، كما في قولهم: (بحسبكَ درهمٌ).

٤- الزائدة قبل الخبر في ثلاثة مواضع: الأول مع خبر (كان) المنفية لفظًا أو معنى، كما نقول: (ما كان أخوك بمهمل)، و(لا تكنْ بمتعَجِّل)، الثاني مع خبر (ليس)، نحو قوله ﷻ: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ}[٤]، الثالث مع خبر (ما) العاملة عمل (ليس)، نحو قوله ﷻ: {وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ}[٥].

وقد ذكر ابن عقيل أن الباء تزاد قليلاً في خبر (لا) التي كـ(ليس)[٦]، ويؤكد الزجاجي فائدة الباء الزائدة الداخلة على خبر (ما) و(ليس) خصوصًا، ويبيّن أن فائدتها عند النحاة: التشديد على النفي والتأكيد له[٧].

٥- الزائدة قبل الحال المنفيِّ عاملُها، كقول الشاعر[١]:

---

١) سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م، ١/ ١٣٧.

٢) الجنى الداني: ٥١.

٣) سورة البقرة: ١٩٥.

٤) سورة الأعراف: ١٧٢.

٥) سورة البقرة: ٧٤.

٦) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٠٩-٣١٠.

٧) اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، د.ط، ١٩٦٩م، ص٦١.

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ** حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

٦- الزائدة قبل التوكيد بالنفس والعين، كقولنا: جاء فلان بنفسه أو بعينه، وجعل منه بعضهم قوله ﷻ: (جـ چ)[٢].

وردت الباء الزائدة في معلق طرفة بن العبد مرتين فقط، وفق النحو الآتي:

البيت الشعري [redacted]

ولست بـــحلال التلاع مخافة ** ولكن متى يسترفد القوم أرفد

لعمرك ما أمري علي بـــغمة ** نهاري ولا ليلي علي بسرمد

يلحظ التوافق بين لغة الشعر والقواعد المقررة عند النحاة من جهة، وكثرة زيادة الباء من جهة أخرى، وأنها أتت لتأكيد النفي، وفي زيادة هذه الباء دلالة على تأكيده لقوة الشاعر وشجاعته ونجدته، وزيادة الباء في البيت الثاني دلالةً على تأكيد معنى الحكمة والرشاد.

ب- دلالة زيادة اللام:

حرف اللام "كَثِيرُ الْمَعَانِي وَالأَقْسَام"[١]، ومنها الزائدةُ للتوكيد، والتحقيق في التراكيب اللغوية كما ذكر النحاة[٢]، وتزاد للدلالة على المِلْك[٣]، وقد جعلها المالقي[٤] قسمين هما:

---

١) هذا البيت "من قصيدةٍ للقُحَيْف العُقَيْلِيِّ"، انظر: خزانة الأدب: ١٠/ ١٣٧، والقُحَيف العقَيْلـــي هـــو القُحَيف بن خُمَير بن سُلَيم النَّدِيّ بن عبدالله بن عوف بن حَزْن بن معاوية بن خفاجة بن عمرو بن عُقَيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، شاعر إسلامي ذكرَه الجُمَحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام، وترجمتُه في خزانة الأدب: ١٠/ ١٣٩.

٢) سورة البقرة: ٢٢٨، وانظر: مغني اللبيب: ١/ ١١١.

القسم الأول: الزائدة العاملة، وهي ما كانت مقحمة توكيدًا، ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون بين المضاف والمضاف إليه، وقد ذهب جمهور النحاة[٥] إلى أنها هنا زائدة لا اعتداد بها؛ فقولهم (لا أبا لك) وأمثاله إنما هو (لا أباك) ثم جيء بهذه اللام الزائدة لتوكيد الإضافة، أو لتوكيد التخصيص، وبقيت الإضافة على حكمها[٦].

ثانيهما: أن تكون زائدة بين الفعل والمفعول، وذلك نحو قول الله ﷻ: (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ)[٧]، أيْ: رَدِفَكم.

وتُزادُ أيضًا في مفعولِ تأخّرَ عنه فِعلُهُ تقويةً للفعل المتأخِّر لضَعفه بالتأخُّر، كقولهِ ﷻ: (ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)[٨]، أي: ربَّهُم يَرهبون، وفي مفعول المشتقِّ من الفعل تقويةً لهُ أيضًا لأن عملَهُ فَرعٌ عن عمل فعله، كقوله ﷻ: (ﭑ ﭒ ﭓ)[٩]، أي: مصدقًا ما معهم، وقولهِ:(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)[١٠]، أي: فَعّالٌ ما يريد.

---

١) الجنى الداني: ٩٥.

٢) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٧-٢٧٨، والمقتضب: ٤/ ١٤٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت، ص٢٤٤، ومغني اللبيب: ١/ ٢٣٢، والجنى الداني: ١٠٥.

٣) المقتضب: ٤/ ١٤٣.

٤) رصف المباني: ٢٤٤-٢٥٠.

٥) أُنظر: مناقشة المالقي لآراء النحاة في رصف المباني: ٢٤٥-٢٤٦.

٦) انظر: السابق: ٢٤٥.

٧) سورة النمل: ٧٢.

٨) سورة الأعراف: ١٥٤.

٩) سورة البقرة: ٩١.

١٠) سورة هود: ١٠٧.

ويُعقِّب المالقي على هذين الموضعين بقوله: "وَاعْلَمْ أَنَّ اللاَّمَ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً، فَإِنَّمَا خَفَضَتْ مَا بَعْدَهَا بِالشَّبَهِ لِغَيْرِ الزَّائِدَةِ لأَنَّ اتِّصَالَهَا كَاتِّصَالِهَا، وَلَفْظُهَا كَلَفْظِهَا، فَهِيَ فِي تِلْكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَابِهَا، وَهَذَانِ الْمَوْضِعَانِ مَوْقُوفَانِ عَلَى السَّمَاعِ لا يَجُوزُ قِيَاسُ غَيْرِهِمَا عَلَيْهِمَا لِشُذُوذِهِمَا وَخُرُوجِهِمَا عَنْ نَظَائِرِهِمَا"[1].

القسم الثاني: الزائدة غير العاملة، وهي التي لا حاجة إليها، ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه، ومنها: لام الابتداء التي تدخل على المبتدأ توكيدًا، وعلى خبر (إنَّ) كذلك، وتسمّى بـ(اللام المزحلقة)؛ لعدم التقاء المؤكِّدَين معًا[2]؛ ألا ترى أنها قد تدخل على اسم (إنَّ) إذا تقدم عليه الخبر، أو على ضمير الفصل إذا عرِّف الطرفان.

وقد وردت اللام الزائدة في معلقة طرفة بن العبد أربع مرَّات:

البيت الشعري		
وإني لأمضي الهم عند احتضاره	**	بعوجاء مرقال تروح وتغتدي
لـعمرك، إن الموت ما أخطـأ الفتـى	**	لـكالطول المـرخـى، وثنياه باليـد
لعمرك، ما أمري علي بغمـة	**	نهاري ولا ليلي علي بسرمـد

١) رصف المباني: ٢٤٧.

٢) انظر: التركيب النحوي وشواهده القرآنية، أبو الفتوح الشريف، دار القلم، دبي، ط١، د.ت، ص٣٥٩.

دلالة عارض التقديم والتأخير:

جاء التقديم في اللغة ليدل على السبق الزمني، أو المكاني لـ"مَا كَانَ غَيْرُهُ أَحَقَّ بِهِ"[١]؛ فتقول: "مَضَى قُدُمًا وتَأَخَّرَ أُخُرًا، وَالتَّأَخُّرُ ضِدُّ التَّقَدُّمِ؛ وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ تَأَخُّرًا وتَأَخُّرَةً وَاحِدَةً"[٢]. وهو في الاصطلاح لا يذهب بعيدًا عن هذا المعنى اللغوي؛ إذ معناه: نقلُ لفظ عن رتبته في نظام الجملة العربية، فرتبة الفاعل قبل المفعول، والمبتدأ قبل الخبر، فإذا جاء الكلام على عكس ذلك قيل: إن فيه تقديمًا وتأخيرًا، ومن ثَمّ فلا يقال: الفاعل مقدَّم على المفعول، وكذا المبتدأ على الخبر، ويفسر الزمخشري ذلك قائلا: "إِنَّمَا يُقَالُ مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ لِلْمُزَالِ لا لِلْقَارِّ فِي مَكَانِهِ"[٣].

وعلى هذا فلا اعتبار للتقديم مع التأخير في مكان واحد وآن واحد؛ إذ لا يعقل ذلك؛ ألا ترى أنّنا لو قدَّمنا جزءًا من الكلام لَكُنّا بذلك قد ثبَّتنا شيئًا ذا ترتيب معيَّن حافظنا عليه في مكانه. وقدمنا التاليَ له عليه، والعكس بالعكس؛ حيث إننا إذا أخرنا فقد ثبتنا جزءًا من أجزاء كلامنا وأخَّرنا ما قبله عنه.

هذا، ومصطلح التقديم ظهر في الكتابات النحوية الأولى، وكأنَّنا بإمام النحاة سيبويه في كتابه يفرِّق بين نوعين من التقديم[٤] في الجملة العربية:

---

[١] الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، مادة(قدم).

[٢] لسان العرب: مادة (أخر).

[٣] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م، ٢/ ٣٧٣ عند تفسير الآية ٦٩ من سورة المائدة.

[٤] يقرِّر الدكتور عبدالقادر حسين بأن "هَذِهِ الْقَضِيَّةَ الْكُبْرَى الَّتِي تَنَاوَلَهَا عُلَمَاءُ النَّحْوِ وَالْبَلاغَةِ وَاللُّغَةِ، وَمَا زِلْنَا نَقْرَأُ عَنْهَا حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا فِي النَّحْوِ وَالنَّقْدِ وَالْبَلاغَةِ، هِيَ فِي أَسَاسِهَا مِنْ صُنْعِ سِيبَوَيْهِ؛

- النوع الأول: تقديم في الرتبة دون الحكم، كتقديم المفعول به على فاعله[١].

النوع الثاني: تقديم في الرتبة والحكم، كتقديم رتبة المفعول به وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء[٢].

عُني اللغويون والنحاة بعد سيبويه بالتقديم والتأخير في مؤلفاتهم إيجازًا وإطنابًا، حيث كان لكل منهم تناوله الخاص به، كما يظهر من خلال مؤلفاتهم النحوية[٣].

إن دراسة التقديم والتأخير ضمن مباحث البلاغة العربية هي دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، كما يقول الدكتور تمام حسان[٤].

وقد جعل البلاغيون لمسألة التقديم والتأخير شأنًا كبيرًا، وبخاصة عند الحكم على جودة الشعر ورداءته، وكانت رتبة الشاعر ترتفع، وقيمته تعلو بقدر أخْذه بهذه المسألة.

- قال ابن رشيق: "وَرَأَيْتُ مِنْ عُلَمَاءِ بَلَدِنَا مَنْ لا يَحْكُمُ لِلشَّاعِرِ بِالتَّقَدُّمِ وَلا يَقْضِي لَهُ بِالْعِلْمِ إلاَّ أَنْ يَكُونَ فِي شِعْرِهِ التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ"[١].

فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَشَارَ إِلَيْهَا، وَطَرَقَ بَابَهَا، وَلا شَكَّ أَنَّ هَذَا فَضْلٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ بِالْفَخَارِ"، انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبدالقادر حسين، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ط٢، د.ت، ص٩٦.

١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٤.

٢) انظر: السابق: ١/ ٨١.

٣) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٣٠١، والأصول في النحو: ٢/ ٢٢٢-٢٥٦، والخصائص: ٢/ ٣٨٤-٣٩٢، ودلائل الإعجاز: ١٠٦-١٤٥، والمثل السائر: ٢/ ٢١٠-٢٢٧، والطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحي بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، القاهرة، د.ط، ١٩١٤م، ٢/ ٥٦-٧٧، ومعاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتور عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م، ٤/ ١١٧.

٤) اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ١٠٧.

وقد يكون التقديم والتأخير معقِّدًا من معقِّدات تركيب الكلام وترتيبه، فالتعقيد في التركيب يتمثل في "ألاَّ يَكُونَ اللَّفْظُ ظَاهِرَ الدِّلالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ لِخَلَلٍ وَاقِعٍ إمَّا فِي النَّظْمِ بِألاَّ يَكُونَ تَرْتِيبُ الأَلْفَاظِ عَلَى وَفْقِ تَرْتِيبِ الْمَعَانِي بِسَبَبِ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ إضْمَارٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ صُعُوبَةَ فَهْمِ الْمُرَادِ، وَإِمَّا فِي الانْتِقَالِ"[٢].

هذا، ويتعلق مصطلح "التقديم والتأخير" بمصطلح آخر هو "الرتبة"، والتي تُعرَّف بأنها "الْمَوْقِعُ الذِّكْرِيُّ لِلْكَلِمَةِ فِي جُمْلَتِهَا، فَيُقَالُ: رُتْبَةُ الْفَاعِلِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْمَفْعُولِ، وَرُتْبَةُ الْمَفْعُولِ التَّأَخُّرُ عَنِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ تَقَدَّمَتِ الْكَلِمَةُ فِي الْجُمْلَةِ بِحَسَبِ رُتْبَتِهَا الْمُقَرَّرَةِ قِيلَ لَهَا: إنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ رُتْبَةً، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا قِيلَ لَهَا: إنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ رُتْبَةً"[٣]، وهي على صورتين:

الأولى: الرتبة المحفوظة، أو "التَّقْدِيمُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ" كما سماه عبد القاهر[٤]، أو "التَّرْتِيبُ الْمُلْتَزَمُ" عند فندريس[٥]، وهي التي يجب معها الالتزام بترتيب الكلمات وفقا للنظام النحوي، ويمتنع تغيير مواقع الكلمات، ومخالفة الكلام لهذه الرتبة المحفوظة تجعل هذا الكلام خطأ نحويًّا حتى إذا كان مفيدا دلاليًّا، وعلى هذا فالصورة لا تخضع لاختيارات

---

[١] العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٩٧٢م، ١/ ٢٦١.

[٢] التوقيف على مهمّات التعاريف: ١/ ١٨٨.

[٣] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ص٩٢، كما تُعرَّف بأنها "مَوْضِعُ الْكَلِمَةِ وَفْقًا لِوَظِيفَتِهَا النَّحْوِيَّةِ فِي بِنَاءِ الْجُمْلَةِ"، انظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٣٧، ويُعرِّفها الدكتور تمام حسان بأنها "قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ وَعَلاقَةٌ بَيْنَ جُزْأَيْنِ مُرَتَّبَيْنِ مِنْ أَجْزَاءِ السِّيَاقِ يَدُلُّ مَوْقِعُ كُلٍّ مِنْهُمَا مِن الآخَرِ عَلَى مَعْنَاهُ"، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩.

[٤] دلائل الإعجاز: ١٠٦.

[٥] قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١٠٣.

المتكلِّم، ويكون العنصر المتقدم متقدِّمًا وُجوبًا، كتقديم الموصوف على الصفة، والموصول على الصلة، والجار على المجرور.

الثانية: الرتبة غير المحفوظة، أو "التَّقْدِيمُ الَّذِي عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ[١]، أو "الرُّتْبَةُ الْحُرَّةُ" عند فندريس[٢]، وهي التي تعطي للمتكلم مساحة كبيرة من الاختيار في تقديم أجزاء الجملة بعضها على بعض؛ لدلالات خاصة يريدها هو، وهذه الصورة هي محور العمل في التقديم والتأخير داخل إطار الدراسات النحوية الدلالية، أو هي محور التناول البلاغي للتقديم والتأخير[٣].

وقد تتحول الرتبة من رتبةٍ غير محفوظة إلى رتبةٍ محفوظة حينما تأتي هذه الرتبة في حالة من الحالات الآتية[٤]:

ـ التباس باب نحوي بآخر عند خفاء الإعراب، كما في (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، و(أَخِي صَدِيقِي).

ـ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، فمقبولٌ أن نقول: (أكرم محمدٌ جارَه)، و(أكرم جارَه محمدٌ)، و(أكرم محمدًا جارُه)، ولا يجوز مطلقًا أن نقول: (أكرم جارُه محمدًا)؛ لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبةً، وذلك لا يجوز إلا في لغة الشعر، وبعض المواضع الضيقة التي ذكرها النحويون ليس هذا مجال الخوض فيها، وقد جعل النحاة هذا الحكم أصلاً فيها، وسمَّوه "بَابَ نَقْضِ الْمَرَاتِبِ إِذَا عَرَضَ لِذَلِكَ عَارِضٌ"[٥].

---

[١]) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

[٢]) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١٠٢.

[٣]) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

[٤]) انظر: السابق: ٢٠٩، وقرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي: ١١٠-١١١، وبناء الجملة العربية: ١٠٠-١٠٢.

[٥]) الخصائص: ١/ ١١١.

ـ القصر، كما في قوله ﷻ: (ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ)[١]، فهذه رتبة محفوظة، لا يجوز فيها أن يتقدم الفاعل على المفعول به (لفظ الجلالة) لأن معنى القصر هنا: خشية العلماء لله فقط دون غيره، ومنح العلماء وحدهم حقَّ إثبات خشيتهم لله بالأدلة المادية والمعنوية على وجوده سبحانه.

ـ صدارة الكلام بأحد أجزاء الجملة، ومما يأتي بصدارة الكلام: أدواتُ الشرط والاستفهام، ك قوله ﷻ: (فأيَّ آيات الله تنكرون)[٢].

ـ حالة الاختيار بين اتصال الضمير وانفصاله، فالرتبة محفوظة في جملة (ضربتُ محمدًا)؛ لئلا يلزم مع تقديم المفعول به: انفصالُ ضمير الفاعل مع إمكان اتصاله، يقول ابن مالك:

وَفِي اخْتِيَار لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

ويظهر مفهوم الرتبة حاضرًا في كل باب نحويّ تقريبًا؛ ألا ترى أنّ ابن السراج يقول في تعريف الفاعل: "هُوَ الاسْمُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِأَنَّهُ فَاعِلٌ، هُوَ الَّذِي بَنَيْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، وَيُجْعَلُ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ مُقَدَّمًا قَبْلَهُ، كَانَ فَاعِلاً فِي الْحَقِيقَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرٌو، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَمَعْنَى قَوْلِي: بَنَيْتَهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، أَيْ: ذَكَرْتَ الْفِعْلَ قَبْلَ الاسْمِ لأَنَّكَ لَوْ أَتَيْتَ بِالْفِعْلِ بَعْدَ الاسْمِ لارْتَفَعَ الاسْمُ بِالابْتِدَاءِ"[٣].

وأمّا نقد الدكتور تمام حسان للنحاة وتعقيبه عليهم؛ إذ إنهم "لَمْ يُعْنَوْا بِدِرَاسَةِ الرُّتْبَةِ تَمَامًا، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا الْقَوْلَ فِيهَا بَيْنَ أَبْوَابِ النَّحْوِ"[٤]، فيحمل على أنّ النحاة لم يُفردوا لها بابًا مستقلاً تحت هذا العنوان في مؤلفاتهم.

---

[١] سورة فاطر: ٢٨.

[٢] سورة غافر: ٨١.

[٣] الأصول في النحو: ١/ ٨١.

[٤] اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

هذا، وقد عُنيت الدراسات اللغوية الحديثة بموضوع ترتيب المكوِّنات داخل الجملة عناية كبيرة؛ إذ يعد الترتيب في النظام اللغوي ضرورة حتمية لأداء المعنى.

يقول الدكتور علي أبو المكارم: "التَّرْتِيبُ ضَرُورَةٌ فِي التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ، فَلا يَسْتَطِيعُ أيُّ تَرْكِيب لُغَوِيٌّ أدَاءَ مَا يُقْصَدُ بِهِ مِن التَّعْبِيرِ عَن الأفْكَارِ الذِّهْنِيَّةِ أو العِلاقَاتِ الاجْتِمَاعِيَّةِ بِدُونِ الْتِزَام دَقِيقٍ لِتَرْتِيب مُعَيَّن يَشْمَلُ صِيَغَ هَذَا التَّرْكِيبِ وَمُفْرَدَاتِهِ كُلَّهَا"(١).

أدرك اللغويون قديمًا قيمة هذا العارض وأهميته في الكلام كمؤشِّر على وجود معنى خاص في إطار الرتبة غير المحفوظة، فكانت أغراض التقديم والتأخير التي تكلموا فيها كثيرةً ومتنوعة، ومنها:

١:العناية والاهتمام بالمتقدِّم: يقول الإمام عبد القاهر: "وَاعْلَمْ أنَّا لَمْ نَجِدْهُم اعْتَمَدُوا فِيهِ شَيْئًا يَجْرِي مَجْرَى الأصْلِ، غَيْرَ الْعِنَايَةِ وَالاهْتِمَام، قَالَ صَاحِبُ الْكِتَاب(٢)، وَهُوَ يَذْكُرُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ: كَأنَّهُمْ يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَانُهُ أهَمُّ لَهُمْ، وَهُمْ بِبَيَانِهِ أعْنَى، وَإنْ كَانَا جَمِيعًا يُهِمَّانِهِمْ، وَيَعْنِيَانِهِمْ"(٣).

٢:اختصاص وتخصيص المتقدِّم: وهو الغرض الأسمى للتقديم والتأخير عند الزمخشري(٤):

قال السكاكي: "وَالتَّخْصِيصُ لازم لِلتَّقْدِيمِ، وَلِذَلِكَ نَسْمَعُ أئِمَّةَ عِلْمِ الْمَعَانِي فِي مَعْنَى (ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)(٥) يَقُولُونَ: نَخُصُّكَ بِالْعِبَادَةِ، وَلا نَعْبُدُ غَيْرَكَ، وَنَخُصُّكَ بِالاسْتِعَانَةِ بِكَ، لا نَسْتَعِينُ أحَدًا

---

١) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م، ١/ ٢١٨.

٢) الكتاب: ١/ ٣٤.

٣) دلائل الإعجاز: ١٠٧، وانظر في تفصيل ذلك: الكتاب: ١/ ١٤-١٥، والمقتضب: ٢/ ٦٦، والخصائص: ٢/ ٣٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣٨، وشرح المفصل: ١/ ٧٦.

٤) انظر: عوارض التركيب في شعر خليل مطران: ٤١.

٥) سورة الفاتحة: ٥.

سِوَاكَ"[١]، ولكن ابن الأثير ينكر أن يكون التقديم والتأخير للاختصاص هنا؛ فيقول: "وَقَدْ ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنَّ التَّقْدِيمَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قُصِدَ بِهِ الاخْتِصَاصُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُقَدَّمِ الْمَفْعُولُ بِهِ عَلَى الْفِعْلِ لِلاخْتِصَاصِ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ لِمَكَانِ نَظْمِ الْكَلامِ، لأَنَّهُ لَوْ قَالَ: نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مِن الْحُسْنِ مَا لِقَوْلِهِ: (ت ث ج ح)؛ ألا تَرَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ چ، ثم جاء بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (ت ث ج ح)، وَذَلِكَ لِمُرَاعَاةِ حُسْنِ النَّظْمِ السَّجْعِيِّ الَّذِي هُوَ عَلَى حَرْفِ النُّونِ، وَلَوْ قال: (نَعْبُدُكَ وَنَسْتَعِينُكَ)، لَذَهَبَتْ تِلْكَ الطَّلاوَةُ، وَزَالَ ذَلِكَ الْحُسْنُ"[٢].

وقد تنوَّعت مواطن التقديم والتأخير في معلقة طرفة بن العبد، فجاءت على النحو الآتي:

العارض	عدد المواضع
تقديم الخبر على المبتدأ	سبع مرات
تقديم المفعول به الثاني على الأول	مرَّة واحدة
تقديم الحال على صاحبها	مرَّة واحدة
تقديم المفعول به على الفاعل أو نائبه	أربع مرَّات
تقديم شبه الجملة على الفعل أو شبهه	خمس مرَّات
تقديم جواب الشرط على جملة الشرط	مرَّة واحدة

وسوف نتناول التقديم والتأخير في هذه المعلقة الشهيرة من خلال المواضع الآتية:

أ- دلالة تقديم الخبر على المبتدأ:

---

[١] مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلميـــة، بيـــروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٣٩.

[٢] المثل السائر: ٢/ ٢١٢.

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ فيها على الخبر "لأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ فَحَقُّهُ التَّقْدِيمُ لِيَتَحَقَّقَ تَعَلُّقُهُ فَيَكُونُ حَقُّ الْخَبَرِ التَّأْخِيرُ لأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِهِ"[١]؛ فالأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إذا أمن اللبس[٢].

يقول الإمام عبد القاهر: "اعْلَمْ أَنَّ مَرْتَبَةَ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمُبْتَدَأ لأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَا يُخْبَرُ عَنْهُ لَمْ يُسْتَفَدْ مِن الْخَبَرِ شَيْءٌ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأ، وَتَكُونُ النِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ، تَقُولُ: "مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ" وَ"ضَرَبْتُهُ عَمْرٌو"، فَيَكُونُ (ضَرَبْتُهُ) و(مُنْطَلِقٌ) مقدَّمَيْنِ فِي اللَّفْظِ مُؤَخَّرَيْنِ فِي النِّيَّةِ"[٣].

وقد ذهب النحاة إلى أن الخبر له ثلاثة أشكال[٤]:

الأول: شكل يجب فيه التزام الرتبة الأصلية عند خوف اللبس؛ فيتقدم المبتدأ على الخبر، وليس للدراسة علاقة بهذا الشكل؛ لأنه جاء على الأصل، ومخالفته يُحدث إخلالا بتركيب الجملة.

الثاني: شكل يجب فيه مخالفة الرتبة الأصلية؛ فيتقدم الخبر على المبتدأ، وليس للدراسة علاقة بهذا الشكل أيضًا؛ لأنه جاء على خلاف الأصل بقواعد ثابتة لا يجوز مخالفتها؛ فهو كالأصل، وإن خولف حدث إخلال بتركيب الكلام.

الثالث: شكل يجوز فيه التزام الرتبة الأصلية ومخالفتها؛ فيتقدم الخبر أو يتأخر عن المبتدأ.

---

[١] التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبدالفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ١/ ١٧٠.

[٢] انظر: المساعد في تسهيل الفوائد، شرح الإمام ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، د.ط، ١٩٨٤م، ١/ ٢٢٠.

[٣] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، للإمام عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة والإعلام العراقية، د.ط، ١٩٨٢م، ١/ ٣٠٢.

[٤] انظر: أوضح المسالك: ١/ ٢٠٦-٢١٦ فصل "وَلِلْخَبَرِ ثَلاثُ حَالاتٍ".

يقول الدكتور تمام حسان: "الأصْلُ فِي رُتْبَةِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأ وَتَأْخِيرُ الْخَبَرِ، ولَكِنَّ هَذِهِ الرُّتْبَةَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ إذْ قَدْ تَخْضَعُ لِلاعْتِبَارَاتِ السِّيَاقِيَّةِ وَالأسْلُوبِيَّةِ كَمَا تَخْضَعُ لِجَوَازِ عَكْسِهَا أوْ وُجُوبِهِ"[١].

كان النحاة قبل ذلك مختلفين حيال تقديم أحَدِ ركنَي الجملة الاسمية على الآخر؛ إذ ذهب البصريون إلى جواز هذا الأمر، ورفض الكوفيون ذلك احتجاجًا بأن هذا "يُؤدِّي إلَى تَقَدُّمِ ضَمِيرِ الاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلا خِلافَ فِي أنَّ رُتْبَةَ الاسْمِ أنْ يَكُونَ بَعْدَ ظَاهِرِهِ"[٢].

وأجاب البصريون عن حجة الكوفيين بأنَّ الخبر – وإن كان مقدمًا – في اللفظ فإنه مؤخر في التقدير[٣].

والراجح والله أعلم ما ذهب إليه البصريون؛ فيجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ، سواء كان مفردًا أو جملة، وقد جاء ذلك في كلام العرب وأشعارها، وجاز تقديمه لكثرة استعماله[٤].

قال سيبويه: "وَزَعَمَ الْخَلِيلُ – رَحِمَهُ اللهُ – أنَّهُ يَسْتَقْبِحُ أنْ يَقُولَ: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَذَاكَ إذَا لَمْ تَجْعَلْ (قَائِمًا) مُقَدَّمًا مَبْنِيًّا عَلَى الْمُبْتَدَأ، كَمَا تُؤَخِّرُ وَتُقَدِّمُ فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو، وَ(عَمْرٌو) عَلَى (ضَرَبَ) مُرْتَفِعٌ، وَكَانَ الْحَدُّ أنْ يَكُونَ مُقَدَّمًا وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُؤَخَّرًا، وكَذَلِكَ هَذَا، الْحَدُّ فِيهِ أنْ يَكُونَ الابْتِدَاءُ فِيهِ مُقَدَّمًا، وَهَذَا عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَمِيمِيٌّ أنَا، وَمَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ، وَرَجُلٌ عَبْدُاللهِ، وَخَزٌّ صُفَّتُكَ"[٥].

---

[١] الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٠٩.

[٢] شرح المفصل: ١/ ٩٢-٩٣.

[٣] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٨-٦٩.

[٤] انظر: المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، شرح أبياته: محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت، ص٢٤-٢٥، وشرح المفصل: ١/ ٩٢.

[٥] الكتاب: ٢/ ١٢٧.

وقد ذكر ابن جني حُكمًا عامًّا على باب المرفوعات؛ حيث منع تقديم المرفوع على عامله، فيقول: "لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مَرْفُوعٌ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى رَافِعِهِ، فَأَمَّا خَبَرُ الْمُبْتَدَأ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ عِنْدَنَا عَلَى رَافِعِهِ، لأَنَّ رَافِعَهُ لَيْسَ الْمُبْتَدَأ وَحْدَهُ، إِنَّمَا الرَّافِعُ لَهُ الْمُبْتَدَأ وَالابْتِدَاءُ جَمِيعًا، فَلَمْ يَتَقَدَّم الْخَبَرُ عَلَيْهِمَا مَعًا، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْمُبْتَدَأ، فَهَذَا لا يَنْتَقِضُ، لَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأ وَحْدَهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأ"[١].

وأمّا ابن مالك فقد حصر حالات جواز تقدُّم الخبر على المبتدأ في قوله: "وَالأَصْلُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِنْ لَمْ يُوهِمْ ابْتِدَائِيَّةَ الْخَبَرِ، أَوْ فَاعِلِيَّةَ الْمُبْتَدَأ، أَوْ يُقْرَنْ بِالْفَاءِ، أَوْ بِـ(إِلاَّ) لَفْظًا أَوْ مَعْنًى فِي الاخْتِيَارِ، أَوْ يَكُنْ لمَقْرُون بِلام الابْتِدَاءِ، أَوْ لضَمِيرِ الشَّأن أَوْ شِبْهِهِ، أو لأَدَاةِ اسْتِفْهَام أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مُضَافٍ إِلَى إِحْدَاهُمَا"[٢].

هذا، وقد عدَّد الدكتور فاضل السامرائي أغراض تقدم الخبر على المبتدأ وفق النحو الآتي[٣]:

١:التخصيص، إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره، قدمت له المبتدأ، فتقول: (زيدٌ قائمٌ)، و(محمدٌ منطلقٌ)، فهذا إخبار أوّلي لا يعلمه السامع، ولكن إذا كان السامع يظن أنّ (زيدًا قاعد) لا (قائم)، وجب أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: (قائم زيدٌ)؛ فجملة "زَيْدٌ قَائِمٌ" إخبار أولي، ولكن جملة "قَائِمٌ زَيْدٌ" تصحيح للوهم الذي في ذهن المخاطب؛ إذ كان يظن أن (زيدًا قاعد).

٢: الافتخار، كقولهم: (تميميٌّ أنا)؛ ألا ترى أنّ هناك فرقًا بين قولهم: (أنا تميمي)، و(تميميٌّ أنا)؛ إذ إنّ الأولى إخبار عن نفسه، والثانية فخر بنفسه، وقبيلته.

٣: التفاؤل أو التشاؤم، كقولك: (ناجحٌ زيدٌ)، و(مقتولٌ إبراهيمُ).

---

[١] الخصائص: ٢/ ٣٨٧.

[٢] شرح التسهيل: ١/ ٢٩٦.

[٣] معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م، ١/ ١٥٠-١٥٣.

وبعد هذه النظرة السريعة حول تقديم الخبر على المبتدأ، يحاول الباحث تطبيق هذه القواعد على ما جاء في أبيات معلقة طرفة بن العبد؛ حيث جاء تقديم الخبر الواقع شبه جملة على المبتدأ المعرفة في بيت واحد، وتقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة المضافة في بيت واحدٍ أيضًا، وأمّا تقديم الخبر شبه الجملة على النكرة الموصوفة فجاء في خمسة أبيات، وبيانها كالآتي:

لخِولة أَطْلالٌ بِبَرْقَةِ ثَهْمَدِ ** تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ في ظَاهِرِ الْيَدِ

وفِي الَحيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ المرْ دَشادِنٌ ** مُظَاهِرِ سِمْطَيْ لُؤْلؤ وَزَبَرْجَدِ

لها فَخِذَانِ أُكمِلَ النَّحْضُ فيهما ** كأنّهما بابا مُنيفٍ مُمَرَّدِ

لها مِرْفَقَانِ أَفْتَلانِ كأنّها ** تَمُرُّ بِسَلْمَيْ دالِجٍ مُتَشَدِّدِ

فَمِنْهُنّ سَبْقِي الْعاذِلاتِ بِشَرْبَةٍ ** كُمَيْتٍ متى ما تُعْلَ بِالماءِ تُزْبِدِ

تَرَى جشوتَيْنِ من تُراب عَلَيْهِمَا ** صَفَائِحُ صُمٍّ من صَفِيحٍ مُنَضَّدِ

وقَالَ، ألا ماذَا تَرَوْنَ بِشَارِبٍ ** شَدِيدٍ عَلَيْنَا بَغْيُهُ مُتَعَمِّدِ

ويلحظ على هذا الجدول ما يأتي:

١- كان للوزن الشعري أثر كبير في بناء الجملة ورصف التركيب.

٢- لم يأتِ الظرف متقدما على المبتدأ في معلقة طرفة بن العبد.

٣- جاء الغرض من تقديم شبه الجملة (الجار والمجرور) في الأربعة الأبيات الأولى للتخصيص.

ب- دلالة تقديم المفعول به على الفاعل:

جرت عادة العربيّ في كلامه أن يتقدّم الفعل على الفاعل، ثمّ يؤتى بالفاعل فالمفعول، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا لغرض بلاغي يفوت بفواته [١]؛ ألا ترى أنّ الفاعل منزّل من الفعل منزلة جزئه[٢]، ثم يجيء المفعول بعدهما لأنه "هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِعْلُ الْفَاعِلِ مثل قولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وبلغتُ البلدَ"[٣].

والمفعول به في نظر النحاة[٤] فضلة يجوز الاستغناء عنه ويصح دونه؛ ولهذا أجازوا حذفه.

ومن خلال الوقوف على كلام العرب شعرًا ونثرًا، والتمعّن في آيات الذكر الحكيم، وأحاديث خير الأنام يظهر للباحث أنّ التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول يأتي على ثلاثة أضرُب:

الأول: ضرْب لا يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك بأن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً، أو لا يكون في الكلام شيء مبين، أو يكون الفاعل مضافًا إليه المصدر المقدَّر بـ(أنْ والفعل) أو بـ(أنَّ) التي خبرها فِعْل، أو اسم مشتق منه، أو أن يكون المفعول محصورًا[٥].

---

[١] انظر: المقتضب: ٤/ ١٠٢.

[٢] انظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٨١.

[٣] شرح المفصل: ١/ ١٢٤.

[٤] انظر: المقتضب: ٣/ ١١٦، والأصول في النحو: ٢/ ٢٥١، وشرح المفصل: ٧/ ٧٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٥.

[٥] انظر: الأشباه والنظائر: ٣/ ١٣٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٢٨٢.

الثاني: ضرب يجب فيه تقديم المفعول به على الفاعل، وذلك بأن يكون المفعول ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا، أو أن يكون الفاعل محصورًا، أو أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول[١].

الثالث: ضرب يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه، ويكون في غير الحالات التي تم ذكرُها في الضربين السابقين؛ لأنّ به من الأغراض التي يتطلبها المقام ويعمِد إلى إبرازها وتحديدها المتكلمُ.

هذا، وتقديم المفعول به على الفاعل وارد في كلام العرب، بل شائع ومطَّرد[٢].

قال أبو علي الفارسي: "إنَّ تَقَدُّمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ قِسْمٌ قَائِمٌ بِرَأْسِهِ، كَمَا أَنَّ تَقَدُّمَ الْفَاعِلِ قِسْمٌ أَيْضًا قَائِمٌ بِرَأْسِهِ، وَإِنْ كَانَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ أَكْثَرَ، وَقَدْ جَاءَ بِهِ الاسْتِعْمَالُ مَجِيئًا وَاسِعًا"[٣].

وإن كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول به واحد، نحو: (أعطيْت الفقيرَ درهمًا)، و(أعلمْت سعيدًا الأمر جليًّا)، فإن كان في باب (ظن) و(أعلم) فمعلوم أنَّ المبتدأ فيهما مقدم على الخبر، وإن كان في باب (أعطى) فالأصل تقديم ما هو فاعل معنًى في الأول، وما يتعدى إليه الفعل بنفسه في الثاني، فالأصل في نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، تقديم (زيد)؛ لأنه آخِذُ الدّرهمِ[٤].

---

[١] انظر: الأشباه والنظائر: ٣/ ١٣٩، وشرح التصريح: ١/ ١٨٣، ويوجد تفصيل آخر لهذه المسألة في الخصائص: ١/ ٢٩٣-٢٩٧.

[٢] الخصائص: ١/ ٢٩٥.

[٣] السابق: الصفحة نفسها.

[٤] همع الهوامع: ٢/ ١٥.

وموقف النحويّين في هذا لا يختلف عن موقفهم في تقديم المفعولين إذا أمن اللبس، فكما يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، يجوز تقديم المفعولين على الفاعل[١].

وأمّا بالنسبة للأغراض التي يأتي لأجلها المفعول به قبل الفاعل فإنها تتباين حسب المقام وما يريده المتكلم؛ ومن هذه الأغراض التي ذكرها النّحويّون والبلاغيون على السّواء: العناية والاهتمام[٢]، والتعظيم، والتحقير، والافتخار، وغير ذلك[٣].

وقد نصّ السيرافي على أنّ تقديم المفعول به قد يكون للتوسع في الكلام؛ وذلك حتى يتيسر لهم السجع والقافية؛ ألا تراه يقول: "وَاكْتَسَبُوا بِتَقْدِيمِهِ ضَرْبًا مِن التَّوَسُّعِ فِي الْكَلام؛ لأنَّ فِي كَلامِهِم الشِّعْرَ، وَالْكَلامَ الْمُسْجَعَ، وَرُبَّمَا اتَّفَقَ أنْ يَكُونَ السَّجْعُ فِي الْفَاعِلِ فَيُؤَخِّرُونَهُ"[٤].

وقد تقدم المفعول به على الفاعل أربع مرّات فقط في معلقة طرفة بن العبد، جاءت وفق النحو الآتي:

يَشُقُّ حَبَابَ الْمَاءِ حَيْزُومُها بها	كما قَسَمَ التُّرْبَ الْمُفايِلُ بِاليَدِ	٥
حُسَامٍ إِذَا ما قُمتُ مُنتَصِراً بِه	كفى الْعَوْدَ منه الْبَدءُ ليسَ بِمِعْضَدِ	٨
ولكِنْ نَفَى عني الرِّجالَ جَراءَتي	عَلَيْهِمْ وَإِقْدَامِي وَصِدْقِي وَمحْتَدِي	٩

من الملاحظ على هذا الجدول:

١- كان للوزن الشعري أثر كبير في بناء الجملة ورصف التركيب.

---

[١] انظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٢٨، وأوضح المسالك: ١/ ٢٤٦، وشرح الرضي على الكافيـــة: ١/ ١٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٥٤٨.

[٢] انظر: الكتاب: ١/ ١٤-١٥.

[٣] انظر: معاني النحو: ٢/ ٧٦-٨٠.

[٤] شرح السيرافي: ١/ ٢٦٩.

٢- غالبا ما تداخلت العوارض كالتقديم والتأخير مع الفصل بشبه الجملة كما جاء في البيتين الثاني والثالث.

٣- جاءت أغراض تقديم المفعول به على الفاعل متمثلة في الفخر والتباهي والمدح والثناء.

نتائج البحث:

وبعد أن استوى البحث على سوقه، وأينعت ثماره، كان لزامًا على الباحث أن يُبرز هنا أهمّ النتائج التي تمّ التوصُّل إليها:

١- كان مقصود الباحث عند كلامه عن الحذف: الحذفَ الجائزَ، أو المتروكَ للمستعمِل على حد تعبير الإمام عبد القاهر.

٢- فائدة دراسة عارض الحذف في العربية تظهر في إبعاد ما يتوهَّمُه أعداء العربية من وجود تناقُض واضطراب في قواعدها النحوية.

٣- الزيادة لا تقل قيمةً عن الحذف، وقد تفوق الحذف دلالةً وفنًّا، وقد أجاد طرفة في استخدامِها في معلقته أيضًا.

٤- حُذِفَ المبتدأ جوازًا في معلقة طرفة بن العبد ست مرَّات، وكان العنصر المحذوف هو الضمير، وهذا من خصائصه الوظيفية؛ حيث وقع مبتدأ، أي: تعانقت الوظيفة مع الصيغة، فصيغة الضمير يعتريها الحذف جوازا، ووجوبًا، وقد تنوع هذا الضمير من حيث الإفرادُ والتثنية، ومن حيث التذكيرُ والتأنيث.

٥- حُذِفَ المفعول به جوازًا في معلقة طرفة بن العبد سبع مرَّات مع اختلاف السياقات وتنوعها.

٦- وردت الباء زائدة في معلقة طرفة بن العبد في موضعين، زيدت فيها مع الخبر المنفي بـ(ليس)، وفي خبر (ما)، كما يلاحظ الباحثُ التوافقَ بين لغة الشعر، والقواعد المقررة عند النحاة عند حديثهم عن زيادة هذا الحرف، وكونها تأتي لتأكيد النفي، ولا شكّ

أنّ في زيادتها دلالةً على تأكيد النفي؛ لقوة الشاعر وشجاعته ونجدته، وزاد الشاعر الباء في البيت الثاني دلالةً على تأكيد معنى الحكمة والرشاد.

٧- بلغ عدد مرات زيادة اللام في معلقة طرفة بن العبد أربع مرّات.

٨- جاء تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة في بيت واحد، وتقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة المضافة في بيت واحدٍ أيضًا، أمّا تقديم الخبر شبه الجملة على النكرة الموصوفة فجاء في خمسة أبيات.

٩- تقدَّم المفعول به على الفاعل أربع مرّات فقط في معلقة طرفة بن العبد.

مصادر البحث ومراجعه:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٤، ١٩٦١م

٣- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، دار التأليف والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م

٤- أثر النحاة في البحث البلاغي، الدكتور عبد القادر حسين، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ط٢، د.ت

٥- أسرار البلاغة في علم البيان، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م

٦- الأشباه والنظائر، للعلامة جلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م

٧- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م
٨- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ
٩- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
١٠- البنية الأساسية للجملة الفعلية، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة، الباحث: يسري الصاوي، ؟؟؟.
١١- البيان في روائع القرآن.. دراسة لغوية وأسلوبية للنص، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م
١٢- التركيب النحوي وشواهده القرآنية، أبو الفتوح الشريف، دار القلم، دبي، ط١، د.ت
١٣- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م
١٤- التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، ١٤١٠هـ
١٥- الجملة في الشعر العربي، محمد حماسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م
١٦- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م
١٧- الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط، ١٩٩٢م
١٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م

١٩- خصائص التركيب في ديوان أحمد الشارف، إبراهيم الطاهر الشريف، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط١، ٢٠٠٠م
٢٠- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م
٢١- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م
٢٢- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٢م
٢٣- ديوان الأدب، لإسحق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة: إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، ١٩٧٥م
٢٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، د.ت
٢٥- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تحقيق: النبوي عبد الواحد شعلان، مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، ٢٠٠١م
٢٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م
٢٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م
٢٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٥م
٢٩- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ١٩٩٠م

٣٠- شرح ديوان طرفة بن العبد، الأعلم الشنتمري، صححه ونقله إلى العربية: ماكس سلغسون، مطبعة برترند، شالون الفرنسية، ١٩٠٠م
٣١- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس، بنغازي ط٢، ١٩٨٦م
٣٢- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٩٧م
٣٣- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.
٣٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٩٩٠م
٣٥- شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م
٣٦- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م
٣٧- الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م
٣٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ليحي بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، القاهرة، د.ط، ١٩١٤م
٣٩- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٦م
٤٠- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق: الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٩٧٢م

٤١- عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، رسالة ماجستير، فكري عبد المنعم السيد النجار، كلية دار العلوم جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م
٤٢- عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات.. دراسة نحوية، رسالة ماجستير - جامعة أم القرى، الباحثة: أمل منسي عائض، إشراف: أحمد عطية المحمودي، ١٤٢٩هـ
٤٣- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م
٤٤- قضايا المفعول به عند النحاة العرب، محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م
٤٥- كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة دار الهلال، القاهرة، د.ط، د.ت
٤٦- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، للإمام عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، طبعة وزارة الثقافة والإعلام العراقية، د.ط، ١٩٨٢م
٤٧- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م
٤٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٨م
٤٩- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، د.ط، ١٩٦٩م
٥٠- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م

٥١- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م
٥٢- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، تعليق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣م
٥٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م
٥٤- مختار الشعر الجاهلي، تحقيق وشرح: مصطفى السقا، المكتبة الشعبية، ط٣، ١٩٦٩م
٥٥- مدخل إلى النقد الحديث، عبد السلام المسدي، مقال منشور بكتاب ندوة اللسانيات واللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٨م
٥٦- المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م
٥٧- المساعد في تسهيل الفوائد، شرح الإمام ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، د.ط، ١٩٨٤م
٥٨- مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية، الحضرمي، تحقيق: علي خلف الهروط، مطبوعات جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٥م
٥٩- معاني القرآن، الأخفش، تحقيق: هدى قراعة، مطبعة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م
٦٠- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م
٦١- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م
٦٢- معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة، دار المنارة، جدة، ط٣، ١٩٨٨م

٦٣-معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، القاهرة، د.ط، د.ت
٦٤- المعلقات السبع دراسة للصور والأغراض والأساليب، محمد صديق بشير، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٤م
٦٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ١٩٨٧م
٦٦- مفتاح العلوم، السكاكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م
٦٧- المفصل في علم العربية، للزمخشري، شرح أبياته: محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت
٦٨- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م
٦٩- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٧٦م
٧٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.